النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 600 ■ من 10 الى 16 أبريل 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ضيف العدد

حمة الهمامي :

«إنّ مهمّة التحرر الوطني ما تزال قائمة برمّتها سواء في بلداننا المغاربيّة أو في بلدان المشرق.»

15

ردود أفعال الجماهير أمام الاستبداد المخزني

06

حمى الحرب تجتاح النخب الحاكمة بالقارة الأوروبية

11

حركات التحرر الوطنية العربية والمغاربية بين الأمس واليوم

09 08 07

كلمة العدد:

في واجب تعزيز وتقوية التضامن العمالي

يخوض العمال والعاملات في جميع القطاعات الإنتاجية والخدماتية معارك نضالية دفاعية في الغالب ،بسبب انعكاس الهجوم الرأسمالي الشرس على الطبقة العاملة، من خلال التصدي لإغلاق المعامل ورفع المطالب الاقتصادية والاجتماعية كالمطالبة باحترام أداء الأجور والتعويضات والضمان الاجتماعي والوقوف ضد التسريحات التعسفية ، وضد عقاب العمال والعاملات المضربين وطرد أعضاء المكاتب النقابية ، وتعويض العمال بآخرين لإفشال معاركهم واعتصاماتهم وهضم الحقوق الشغلية عامة ، وتنحاز السلطة في غالب الأحيان بشكل سافر إلى جانب الباطرونا أصحاب الشركات والمعامل عبر الترهيب والتخويف ،والمنع المكتوب والعملي ، وتحريك المتابعات وإصدار أحكام ظالمة أو غير منصفة للعمال، وتمرير المؤسسات التشريعية (البرلمان) والتنفيذية (الحكومة) لقوانين رجعية أو تراجعها لهضم الحقوق العمالية وضرب مكتسباتها لشرعنة المزيد من الاستغلال وتحقيق أرباح خيالية للبورجوازية الوكيلة المفترسة ، كما تقف القيادات النقابية للمركزيات الرئيسية في الكثير الأحيان موقف المتفرج في أحسن الأحوال للأسف ، وقد يلعب بعض مسؤوليها أدوارا في تكسير المعارك العمالية مما يقلص من مصداقيتها أمام القواعد العمالية ، ولولا وجود المناضلين والمناضلات وطلائع الطبقة العاملة والنضال الجماهيري الكفاحي هنا وهناك من ذوي الحس والوعي التضامني العمالي الاستراتيجي النقابي والسياسي لما تم التمكن من توحيد وتعبئة الحملات التضامنية ولا تمت الدعاية للتضامن الواسع والعام ولا تمت التعبئة لخطوات عملية للعمل على التغلب على مخطط محاولة هزم العمال وإحباطهم وتحطيم معنوياتهم وكسر معاركهم وتلقينهم دروس لليأس وفقدان الثقة في النضال العمالي والجماهيري .

أن تجارب النضال العمالي والتضامن العمالي والجماهيري تعطي الدروس تلو الدروس لما يجب القيام به لربط النضال الاقتصادي والاجتماعي بالنضال السياسي التقدمي المناضل ولتجاوز الكوابح والمعيقات التي تقف أمام وصول النضال والتضامن العمالي إلى مداه الأعلى في تحقيق التمفصل الجدلي لمستويات النضال النظري والسياسي والتنظيمي والعملي، وفي فرز حلفاء وأصدقاء الطبقة العاملة عن أعدائها الظاهرين والمستترين.

إن تقييم نضالات وصمود عمال وعاملات سيكوميك بمكناس ، كوباك جودة بالعديد من المدن، العاملات والعمال الزراعيين لضيعات شتوكة آيت باها ، عمال مبيليس لحافلات النقل الحضري وغيرها كثير ...وتقييم عمليات التضامن القوية هنا والضعيفة هناك ، السهلة هنا والصعبة هناك والوقوف عند العوائق الذاتية التي تؤدي إلى الخفوت أو إلى تعزيز قوة التضامن لاستخلاص الدروس ، نفس الشيء ينطبق على نضالات المعطلين ضد البطالة ، و النضالات الجماهيرية هنا وهناك ضد الخوصصة للخدمات الاجتماعية ، ونضالات الصحفيين لحماية شرف المهنة المداس ، ونضالات الحقوقيين والديمقراطيين والمثقفين ضد قمع الحريات ونضالات الطلبة من أجل حقوقهم ، ونضالات المهندسين والأطباء والأساتذة ومختلف فئات الموظفين ، ونضالات النساء من أجل المساواة ونضالات الشعب المغربي بكل فئاته ضد التطبيع ، إنها كلها نضالات تتطلب خلق الجسور التضامنية بينها لتحقيق الاسمنت الضروري لتطويرها النوعي ولجعل التضامن العمالي والشعبي ذي عمق نضالي جماهيري استراتيجي لا مفر منه ليس فقط لتحقيق مكتسبات اجتماعية للنضال العمالي لا شك أنها ضرورية لتحسين أوضاعهم الاجتماعية ، بل كذلك لجعل الطبقة العاملة قوة اجتماعية وسياسية تضامنية تساهم في النضال الديمقراطي العام لشعبنا ، ويتكشف لها بالفكر والتجربة أن النضال الاقتصادي لوحده ،رغم هول التضحيات، سرعان ما تتبخر نتائجه مهما كانت قيمتها وتعود البورجوازية التبعية المفترسة للعصف بالمكتسبات والعمل على إخضاع العمال من جديد للعبودية الصلفة مما يتطلب الرقي باستمرار بالنضال العمالي ليلعب دوره السياسي كذلك للتغلب على الاستغلال العمل على اقتلاعه من جذوره.

إن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين الضروري للمرحلة سيبنى في معمان الصراع الطبقي الضاري والذي يعتبر التضامن الطبقي والشعبي إحدى تجلياته العليا من أجل تخليص بلادنا من سيطرة البورجوازية الكومبرادورية التبعية على ثروات البلاد والأراضي والمعادن ومصادر الطاقة والثروات البرية والبحرية، ومن أجل بناء الديمقراطية الشعبية المنبثقة من الشعب وإلى الشعب يكون فيها للعمال والمنتجين الأحرار الدور الطليعي الذي يؤهلها لمهام تحرير اقتصاد البلاد والقضاء على نهب خيرات الوطن وعلى الاستغلال الطبقي.

إن المرحلة تتطلب تجاوز النضال النقابي والسياسي النخبوي وتقريع «الأرستقراطيات النقابية» التي تعطي ظهرها لمصالح ومطالب العمال أو تستخدمها لتحقيق أغراض انتهازية، إن الدرس البليغ يتمثل في إعطاء المعارك العمالية بعدها الجماهيري عبر تقوية جبهة التضامن العمالي، وتسخير كل الإمكانيات لرفع معنويات العمال والكادحين واسترجاع الثقة في أدوات النضال الجماهيري لتحقيق المكاسب الآنية والاستراتيجية. فالحملة التضامنية مع عمال هذه الشركة أو تلك هذا القطاع أو ذاك، إذا تحصنت بطول النفس وبالتركيز على البعد الوحدوي وكانت حملة ناجحة ولها وقع وتأثير سيكون لها بالتأكيد وقع أيضا ذي طبيعة عامة وسياسية على وعي كل العمال والطبقات الشعبية. إن الطبقة العاملة حين تتحرر سياسيا، تحرر معها المجتمع بكاملة. فلنعزز التضامن العمالي ونرتقي به نحو الأعلى دائما...

annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

السحب: Anteprima

الجبهة المغربية لدعم فلسطين بأكادير تدين احتضان معهد الزراعة والبيطرة لنشاط تطبيعي

في عز الإبادة الجماعية الهمجية في غزة، ومحاصرة القطاع وتجويع مليوني ونصف شخص بمنع دخول المساعدات، والتدمير الممنهج في غزة والضفة، والتهجير القسري للفلسطينيين، وخرق الاتفاق في غزة بالعودة إلى الحرب، وقبلها في لبنان التي لم ينسحب العدو من جنوبها ويستمر في استهداف المواطنين وقصف العاصمة بيروت رغم الاتفاق برعاية أمريكا الراعي الرسمي لكل انتهاكات الكلب الصهيوني العقور المسعور، ويتوغل في الأراضي السورية ويخترق أجواءها ليمطرها بوابل من النيران، ويتوعد مصر بسحب قواتها من سيناء... رغم كل هذه الفظاعات والشناعات، يستضيف معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بأيت ملول تكوينا، تشويها، من تأطير الصهاينة المعتدين، في استهتار سافر بالشعور الوطني المتضامن مع القضية الفلسطينية العادلة، وعدم اعتبار لحرمة الدماء الفلسطينية المسفوحة في أرض فلسطين بفعل وحشية الاحتلال والإجرام الصهيوني.

متى يدرك النظام المغربي أن في التطبيع مع الكيان الصهيوني المجرم فيه مساندة مجانية للعدو وخذلان مخزي للأشقاء الفلسطينيين؟

بناء عليه تعلن الجبهة للرأي العام الوطني:

- إدانتنا لهذا النشاط الموبوء والملوث بالحضور الصهيوني،
- استنكارنا لتنظيمه في عاصمة سوس العالمة التي تعتز بإيمانها بالقضية الفلسطينية
- تنديدنا بهذا الإمعان السافر في إقرار مثل هذه التكوينات من قبل السلطات المعنية.
- دعوتنا الصريحة للنظام إلى الوقف الفوري لعلاقات التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإلغاء كل الاتفاقات الاقتصادية والأمنية والثقافية... مع هذا الكيان الغاشم.
- نؤكد على دعم الجبهة المغربية وتصامنها المطلق مع الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة ومع مناهضي التطبيع والاختراق الصهيوني للنسيج المجتمعي المغربي.

السكرتارية المحلية لفرع الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بأكادير الكبير

أكادير في : السبت 5 أبريل 2025

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب
فصيل طلبة اليسار التقدمي
موقع الرباط

لا للتطبيع الأكاديمي لا للقتلة بالجامعة المغربية

في لحظة تاريخية تتسم بمواصلة الكيان الصهيوني الفاشي لإبادة جماعية ممنهجة ضد شعبنا الفلسطيني الأعزل، منذ ما يزيد عن عام ونصف، تواصل آلة القتل الصهيونية المدعومة من الإمبريالية الأمريكية والغربية جرائمها في قطاع غزة والضفة الغربية، امتدادا إلى سوريا ولبنان واليمن. زمن يرتكب فيه الكيان كل الجرائم «قصف، مجازر، حصار، وتجويع...» في حقنا كشعوب المنطقة، لحظة تاريخية فارقة، تسقط فيها كل الأقنعة، وتسقط فيها كل أوهام «السلام» و«التعايش» و«التطبيع».

وفي هذا السياق، أعلن معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة تنظيم برنامج تكويني تطبيعي في المجال الفلاحي بين مشروع «دعم الفلاحين بسوس ماسة» والجهة الصهيونية المسماة «CultivAid Israël» التي يقع مقرها الرئيسي ب «تل أبيب»، المزمع تنظيمه ما بين 7 و10 أبريل 2025. هذا البرنامج يمثل اختراقا صهيونيا يسعى بالجامعة والتعليم العالي المغربي الى مستنقع التطبيع الأكاديمي، والذي يعتبر استمرار للإختراق الصهيوني ومصالحه للقطاع الفلاحي منذ عقود بما يقوض حق الشعب المغربي في السيادة الفلاحية. إن هذا النشاط التطبيعي يسعى إلى تبييض وجه الكيان الصهيوني من جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة بغزة والأكاديمية الصهيونية شريكته في حرب الإبادة الجماعية، ويضرب عرض الحائط المواقف الجماعية للشعب المغربي والجامعة والحركة الطلابية المغربية الرافضة للتطبيع الأكاديمي والمساندة للشعب الفلسطيني.

إننا في فصيل طلبة اليسار التقدمي – موقع الرباط، إنطلاقا مما سبق، نعلن ما يلي:

- ندين حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني بقطاع غزة، والعربدة الصهيونية في حق شعوب المنطقة سوريا، لبنان، اليمن.
- نؤكد موقفنا الثابت والداعم للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية وطنية، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة على رأسها المقاومة المسلحة حتى تحرير كل فلسطين من النهر إلى البحر.
- رفضنا المبدئي والثابت لأي شكل من أشكال التطبيع، والتطبيع الأكاديمي.
- إدانتنا الصارخة لهذا البرنامج التطبيعي الخياني الحقير
- دعوتنا إلى الحركة الطلابية المغربية وكل الطلاب والطالبات إلى مواجهة كل أشكال التطبيع الأكاديمي وتصعيد النضال طلابي وتوحيده دفاعا عن الشعب الفلسطيني.
- تحميلنا المسؤولية لإدارة معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة في جعل الجامعة المغربية مرتعا للصهاينة.
- عزمنا تنظيم خطوات نضالية حتى اسقاط التطبيع الأكاديمي وضد كل أشكال الاختراق الصهيوني للجامعة المغربية

عاشت فلسطين حرة من النهر إلى البحر

المجد للمقاومة

العار لكل أشكال التطبيع والخيانة

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب
فصيل طلبة اليسار التقدمي موقع الرباط
الرباط، 5أبريل 2025

بيان الجبهة العمالية الموحدة:

الحكومة النازية في "إسرائيل" تعاود جرائمها ضد سكان غزة

منذ يوم أمس، الموافق 18 آذار 2025، استأنفت "إسرائيل" النازية قصفها الجوي والبحري على سكان غزة، ضاربة عرض الحائط بالاتفاق الذي وقعته لوقف إطلاق النار والحد من جرائمها في القطاع، وقد برر رئيس حكومتها، بنيامين نتنياهو، خرق "اتفاق غزة" والعودة إلى ارتكاب المجازر التي أودت خلال 24 ساعة بحياة أكثر من 500 مدني، معظمهم من الأطفال، بعدم إفراج حركة حماس عن الرهائن.

إن مزاعم المجرم نتنياهو وأعضاء حكومته النازية بشأن العودة إلى قتل المدنيين وتدمير ما تبقى من غزة عارية عن الصحة، فهذه الحكومة النازية، التي ترتكب جرائمها ضد شعب أعزل، تستمد جرأتها بالبلطجة من السياسة الأمريكية، عندما طرح الرئيس دونالد ترامب مشروع تهجير سكان غزة، وإن الدعم غير المشروط والانحياز الكامل من قبل الولايات المتحدة لحكومة نتنياهو هو السبب وراء التنصل من جميع بنود اتفاق غزة.

وفضلاً على ذلك، ليس من مصلحة بنيامين نتنياهو النازي الجديد ولا مصلحة اليمين العنصري والمجرم المتحالف معه في إسرائيل إيقاف الجرائم في غزة، لأن ذلك يعني محاسبة جميع المتورطين بقتل الفلسطينيين وإعادة طرح حل القضية الفلسطينية على الطاولة الدولية والمجتمع الدولي وأمام العالم برمته.

إن العودة إلى هذه الجرائم البشعة ليست مجرد محاولة من نتنياهو للهروب من المحاكمة بتهم الفساد كما يدعي بعض المراقبين والمحللين التي تعني بالمطاف الأخير شخصنة جرائم النظام الصهيوني العنصري وتحريف الأنظار عنه، بل هي جزء من سياسة الإبادة الجماعية التي يتبناها النازيون الجدد في إسرائيل، بغطاء من الإدارة العنصرية والمعادية للإنسانية بقيادة دونالد ترامب، والتي تهدف إلى تحويل قطاع غزة إلى منطقة غير قابلة للعيش.

على الجانب الآخر، تقف الدول الغربية الداعمة لإسرائيل متفرجة على جرائمها وخرقها لاتفاق غزة، بما في ذلك منع دخول المساعدات الإنسانية، ويقتصر موقفها على تصريحات سياسية منافقة، لا تتجاوز حدود الإدانات الشكلية، مما يجعلها شريكة في سياسة البلطجة التي تمارسها إسرائيل.

ما يُرتكب من جرائم مستمرة في قطاع غزة هو وصمة عار على جبين الإنسانية، واستمرارها دون أي رادع يطرح تساؤلات كبيرة حول القيم الإنسانية للبشرية، كما أنه يفضح زيف الخطاب الغربي الرسمي الذي يتبجح بالدفاع عن حقوق الإنسان، بينما يصمت عن إبادة الشعب الفلسطيني.

نحن في الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني، إذ ندين الجرائم الفاشية المستمرة التي ترتكبها إسرائيل، نؤكد أن ما تقوم به ليس حرباً كما تدّعي، لأن قوانين الحرب تفترض وجود طرفين متحاربين، في حين أن ما يحدث في غزة هو عدوان وحشي أحادي الجانب، حيث تقوم آلة عسكرية منفلتة العقال بذبح الأبرياء، بقيادة رئيس حكومة هارب من العدالة الدولية، ومستند إلى دعم الإدارة الأمريكية المتورطة حتى النخاع بدماء آلاف الأطفال والمدنيين في غزة، الذين لا يطالبون بشيء سوى البقاء على قيد الحياة وبكرامة إنسانية في دولة مستقلة تُنهي مسلسل العنصرية والاستحواذ غير المشروع على أراضيهم.

إننا في الجبهة العمالية نؤكد مجدداً أن القوى العمالية والإنسانية في العالم، المكونة من حركات نسوية، وطلابية، ومناهضة للحرب، هي الجبهة القادرة على إيقاف حمامات الدم في غزة، وقد كان تأثير هذه الجبهة العظيمة واضحاً وملموساً، سواء من خلال الضغط على محكمة العدل الدولية لوقف الحرب، أو إجبار المحكمة الجنائية الدولية على إصدار مذكرات اعتقال بحق مجرمي الحرب الإسرائيليين، أو فرض هدنة (ولو مؤقتة) وإدخال المساعدات الإنسانية، أو حتى تمزيق الرواية الكاذبة لإسرائيل التي كانت تتستر خلف مزاعم معاداة السامية والإرهاب الفلسطيني!!

إن ما قامت به بعض الدول الغربية، مثل ألمانيا، من اعتقال الناشطين المدافعين عن الشعب الفلسطيني، ومن ثم لجوء إدارة ترامب إلى ترحيلهم، يكشف مدى تأثير هذه الجبهة العمالية العالمية في التصدي للجرائم الإسرائيلية وداعميها في الولايات المتحدة والغرب الديمقراطي.

إننا في الجبهة العمالية الموحدة ندعو العمال، والنقابات، والقوى الإنسانية في العالم إلى تصعيد النضال والاحتجاجات لوقف جرائم هذا الكيان المعادي للإنسانية، الذي يشكل عاراً على البشرية جمعاء.

الأمانة العامة
الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني

بيان فصائل المقاومة الفلسطينية حول الحراك المشبوه

• بعد الفشل الذريع الذي سجلته جميع خطط ومشاريع العدو الصهيوني بحق قضيتنا الفلسطينية سواء بحسم الوجود الفلسطيني أو التهجير أو التجويع وبعد 17 شهراً من حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال الفاشي ضد أهلنا في قطاع غزة تأبى فئة من أذناب الاحتلال إلا أن تكشف عن سوءتها وعن تخاذلها وتواطئها وتعاونها مع الاحتلال ضد شعبنا وقضيته، ومصرّين على لوم المقاومة وتبرئة الاحتلال متجاهلين أن آلة الإبادة الصهيونية تعمل بلا توقف حتى في مناطق التنسيق الأمني ومتناسين أن الاحتلال يعتبر الوجود الفلسطيني ذاته المشكلة وليس المقاومة.

• لقد تجاهل هؤلاء المشبوهون المطالبون بزوال المقاومة والاستسلام حقائق تاريخية هامة من تاريخنا الفلسطيني:

1. بعد إجهاض ثورة 1936 على يد أذرع عسكرية مسلحة تابعة لعائلات كانت النتيجة نكبة فلسطين 1948.

2. بعد وقف المقاومة المحلية عام 1949 وترك الأمر للدول العربية لمحاربة العصابات اليهودية كانت النتيجة احتلال فلسطين.

3. بعد انسحاب منظمة التحرير من لبنان عام 1982 كانت النتيجة مجزرة صبرا وشاتيلا.

4. بعد قيام السلطة باعتقال الرفيق أحمد سعدات ورفاقه الأبطال الذين قتلوا المجرم رحبعام زئيفي مقابل وعود برفع الحصار عن الزعيم ياسر عرفات كانت النتيجة اغتيال عرفات.

5. بعد سحب السلطة أسلحة الأجنحة العسكرية في الضفة الغربية وحلها كانت النتيجة توحش الاستيطان في الضفة الغربية.

• إننا في فصائل المقاومة الفلسطينية وفي هذه المرحلة الحساسة من تاريخ قضيتنا وشعبنا نؤكد على التالي:

1. إن المقاومة هي حق مشروع لشعبنا بكل الطرق والوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح حق كفلته جميع المواثيق والقوانين الدولية.

2. الاحتلال الصهيوني هو أساس وسبب كل سوء وضرر وأذى لحق بشعبنا الفلسطيني ووحده من يتحمل المسؤولية وسيدفع ثمن جرائمه غالياً.

3. عائلاتنا الفلسطينية كانت وما زالت وستبقى صمام أمان أمام جميع مشاريع ومحاولات الاحتلال لإنشاء كيانات محلية متعاونة معه.

4. القائمون على الحراك المشبوه تسببوا بتراجع الاحتلال عن موقفه التفاوضي في الساعات الأخيرة بسبب تعويله على نجاح هؤلاء العملاء في طعن المقاومة من ظهرها وبالتالي فهؤلاء المشبوهين هم مسؤولون كما الاحتلال عن الدماء النازفة من أبناء شعبنا وستتم معاملتهم بناءً على هذا الأساس.

• المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والشفاء العاجل لجرحانا الأطهار والحرية لأسرانا البواسل والخزي والعار للمتخاذلين المثبطين من أذناب الاحتلال وأعوانه..

النهج الديمقراطي
annahjad@gmail.com
■ العدد : 600
■ من 10 الى 16 أبريل 2025

جامعة القطاع الفلاحي تطالب بالتنفيذ التزامات وزير الفلاحة وتدعو لمواصلة النضال

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي:

تدعو لمواصلة النضال ضد القانون التكبيلي للإضراب حتى إسقاطه؛

تطالب بالتنفيذ التام لالتزامات وزير الفلاحة؛

وتؤكد دعمها لمطالب ولنضالات مختلف الفئات، قطاعيا ووطنيا، وتدعو للعمل على توحيدها.

عقدت الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي اجتماعها الأسبوعي يوم الثلاثاء 18 مارس 2025 وكان مناسبة لتدارس مضامين التقرير العام والتقارير التكميلية حول النشاط النقابي للجامعة وتنظيماتها الموازية واستحضار دلالات الذكرى السبعون لتأسيس مركزيتنا الاتحاد المغربي للشغل، وفي ختام هذا الاجتماع فإن الكتابة التنفيذية للجامعة تبلغ شغيلة قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات التقديرات والمواقف التالية:

1. تثمن نتائج لقاء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي مع وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والمدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات خاصة× فيما يتعلق بتمديد إلحاق مستخدمي الوكالة لغاية تعديل النظام الأساسي؛
2. تشدد على وجوب تفعيل الاتفاق القاضي بعقد اللقاء الثلاثي بين جامعتنا ووزير الفلاحة والوزير المنتدب لدى وزيرة المالية المكلف بالميزانية لإخراج النظام الأساسي لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والنظام الأساسي للمكتب الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، فضلا عن تنزيل باقي الالتزامات ذات الأثر المالي التي تم الاتفاق بشأنها في جولة الحوار الاجتماعي القطاعي بتاريخ 07 فبراير 2025؛
3. تدعو لتجويد خدمات مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية للعاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري قطاع الفلاحة للرقي بمستواها وتحقيق المساواة بين المركز والجهات وبين المؤسسات المنخرطة، وضمان التواصل مع الموظفين والمستخدمين المنخرطين بخصوص الخدمات التي تقدمها المؤسسة، إضافة إلى إخراج قانون إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لمستخدمي الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛
4. تدعو مدراء المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي إلى فتح واستئناف أوراش تعديل الأنظمة الأساسية الخاصة بمستخدمات ومستخدمي المؤسستين، تنزيلا للاتفاقات المبرمة مع وزارة الفلاحة وفتح الحوار في باقي الملفات العالقة، والتعجيل بعقد اللقاء الثلاثي بين جامعتنا ومديرتي الموارد البشرية والمالية بخصوص تعديل النظام الأساسي لشغيلة الغرف الفلاحية؛
5. تدعو جميع مناضلات ومناضلي الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في كافة الفروع الجامعية والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية والفئوية إلى استئناف وتكثيف ورشي التنظيم والتكوين في خدمة أهداف المخطط الاستراتيجي لجامعتنا، كما تدعو الكتاب العامون وأمناء مال الفروع الجامعية إلى المشاركة في الملتقى الوطني للفروع المقرر عقده يوم الخميس 10 أبريل 2025 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط؛
6. تثمن مخرجات اجتماع اللجنة الإدارية لشبيبة القطاع الفلاحي وتعلن دعمها ومواكبتها للتحضيرات الجارية بهدف إنجاح المؤتمر الوطني الخامس المقرر عقده في 31 ماي 2025، كما تثمن نجاح الأنشطة المخلدة لليوم العالمي للنضال من أجل حقوق المرأة التي نظمها تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي والتنظيم القطاع لنساء المحافظة العقارية
7. تجدد تضامنها مع إخواننا الموظفين المتابعين ظلما وعدوانا بالمديرية الإقليمية للفلاحة ببنسليمان وتطالب مجددا وزارة الفلاحة بتحمل مسؤولياتها كاملة في هذا الملف، بما يضع حدا نهائيا لمتابعة إخواننا والعمل على توفير الحماية القانونية للموظفين والمستخدمين خلال مزاولتهم لمهامهم؛
8. تجدد موقفها الثابت من القانون التكبيلي للإضراب وتدعو إلى مواصلة وتوحيد النضال والاحتجاج حتى اسقاطه؛
9. تعبر عن تضامنها المطلق واللامشروط مع عمال ومستخدمي شركة موبيليس بوجدة ضحايا تعنت الباطرونا وقمع وتواطئ السلطات، كما تشيد بحجم التضامن الذي حظيت به قضيتهم العادلة والمشروعة وتعلن استعدادها للمشاركة وطنيا وجهويا في كل المبادرات النضالية الداعمة لهم التي سيتم الإعلان عنها مستقبلا؛
10. تعبر عن مساندتها لمطالب ونضالات المتصرفين والمهندسين والتقنيين والدكاترة والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين وتدعو للعمل على توحيدها؛
11. تجدد إدانتها للعدوان الصهيوني الغاشم على الشعب الفلسطيني واستمراره في الإبادة الجماعية بحق العزل من الأطفال والنساء بقطاع غزة، كما تدين القصف والاعتداءات التي تعرض لها اليمن من طرف الولايات المتحدة الأمريكي، وتدعو جميع مناضلاتها ومناضليها الى المشاركة المكثفة في اليوم الوطني (21) الاحتجاجي والتضامني الذي دعت له الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

عن الكتابة التنفيذية للجامعة
الرباط في 18 مارس 2025

وجدة:

عمال النقل الحضري يعلقون الاضراب المفتوح عن العمل

قرر المكتب النقابي تعليق الاضراب المفتوح عن العمل بعد تعهد والي الجهة الشرقية بمعالجة الملفات العالقة ، متمسكا في نفس الآن باللجوء الى كافة الأشكال النضالية المشروعة تحصينا لحقوق العمال وللحريات النقابية

فرغم الصمود الكبير لعمال ومستخدمي شركة النقل الحضري «موبيليس ديف» بوجدة ووقوفهم البطولي لمدة أربعين يوما في وجه إجرام رب الشركة الذي امتنع عن أداء :

× الأجور منذ فاتح يناير 2025.
× مستحقاتهم لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي .
× مستحقاتهم من التغطية الصحية .

ورغم كل الأشكال النضالية التضامنية للهيآت من جهة ومن جهة أخرى تدبير المعركة من طرف عضوات وأعضاء الإتحاد المحلي لنقابات وجدة أنجاد ونقابة عمال ومستخدمي شركة « موبيليس ديف « طيلة الإضراب المفتوح عن العمل الذي تخللته مسيرات واعتصامات ، ووقفات مدعومة من الإتحادات المحلية والجامعات القطاعية بالجهة الشرقية .

ونظرا للضغوطات المالية والنفسية على العمال الذين خسروا مصادر رزقهم وعدم كفاية الدعم المادي الهام المقدم لهم من مسؤولي الاتحاد المغربي للشغل، والخوف من فقدان حقوقهم، وذلك بعد إستقدام عمال جدد من طرف رب الشركة واستقطاب مجموعة منهم للعمل، مما يشير إلى أنهم كانوا في موقف ضعيف.

وهذا ما دفع المكتب النقابي لعمال ومستخدمي شركة موبيليس والإتحاد المحلي لنقابات وجدة أنجاد لقبول دعوة السلطات المحلية لعقد اجتماع بمقر الولاية يوم 28 مارس 2025، مما يشير أن الأطراف كانت مستعدة للتفاوض والبحث عن حلول مشتركة وعملية وردت في البيان التالي :

نص بيان المكتب النقابي:
الاتحاد المغربي للشغل بوجدة.
المكتب النقابي لعمال ومستخدمي شركة موبيليس

« انعقد بمقر ولاية الجهة الشرقية عشية يوم الجمعة 28 مارس 2025 ، ترأسه السيد والي الجهة وحضر إلى جانبه كل من الكاتب العام ورئيس قسم الشؤون الداخلية وباشا المدينة .وعضوي الاتحاد المحلي لنقابات وجدة وممثلان للمكتب النقابي لعمال ومستخدمي شركة موبيليس.ولقد مر اللقاء في اجواء إيجابية اماطت اللثام عن المطالب المشروعة والعادلة لعموم المستخدمين والعمال واهمها الحق في الشغل والعيش الكريم. إذ يسجل وفد الإتحاد المغربي صمود العمال لازيد من 40 يوما نتاج اضرابهم المفتوح عن العمل وبتشبثهم بكافة المطالب الى حدود تحقيقها فإنه في المقابل يؤكد على انفتاحه على مبادرة السيد والي جهة الشرق على معالجة الملفات العالقة على مراحل واهمها ارجاع المطرودين.والصرف الفوري لاجور ازيد من 64 مستخدما واخرين لم تسوي إدارة الشركة وضعيتهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.ثم إدماج كافة العمال والمستخدمين في المشروع الجديد لوزارة الداخلية الذي يقضي بفصل الاستثمار عن التسيير.وبناء على خلاصات الجمع العام المنعقد بنفس التاريخ واخذا بالاعتبار لتخوفات العمال وتساؤلاتهم واستفساراتهم.قرر المكتب النقابي تعليق الاضراب المفتوح عن العمل لاختبار نوايا الشركة وتفاعلا مع اقتراح السيد الوالي متمسكا في نفس الآن باللجوء الى كافة الأشكال النضالية المشروعة تحصينا لحقوق العمال وللحريات النقابية.»

عاش الاتحاد المغربي للشغل
عاشت وحدة عمال شركة موبيليس

لم تتحقق كافة مطالب العمال البسيطة والعادلة بإرجاع كافة العمال ، ولم نعش بعد لحظة الحسم، خاصة وتربُص خدام الباطرونا ، وتواطؤ بعض أعضاء الأحزاب السياسية المشكلة للأغلبية بالمجلس الجماعي بوجدة وبعض أعضاء الأحزاب الإدارية المعارضة بالجماعة ، وهجومهم على الأحزاب الديمقراطية والحقوقية والنقابية المساندة للطبقة العاملة، التي بذلت جهودا كبيرة لإنجاح المعركة البطولية لعمال ومستخدمي شركة موبيليس ديف ، وتضحيات مساهمة في التعريف بمعركة العمال وبنقل أشكالهم النضالية عبر مواقع التواصل الإجتماعي عامة وعبر الجرائد الورقية كجريدة النهج الديمقراطي...و إصدار بيانات وبلاغات ومقالات والقيام بفضح أساليب الاستغلال الطبقي واعتماد أشكال الدعم والتضامن ، ومرافعات المستشارين/ات الأحزاب اليسارية خلال دورات المجلس الجماعي من أجل إدراج ملف شركة النقل الحضري ، أو تخصيص دورة استثنائية لحل الأزمة التي استمرت لمدة أربعين يوما ، وكذلك طرحت أسئلة في الموضوع بالبرلمان .

بوسماحة بهلول

النهج الديمقراطي
قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية
4
■ العدد : 600
■ من 10 الى 16 أبريل 2025
annahjad@gmail.com

مهندسة مغربية تفضح ضلوع «مايكروسوفط» في دعم الكيان الصهيوني

نص الرسالة/ البيان، التي عممتها المهندسة المغربية ابتهال على زملائها بشركة مايكروسوفت تفضح من خلالها ضلوع الشركة في حرب الإبادة الهمجية التي يقودها الاحتلال الصهيوني والقوى الامبريالية الداعمة له.

مرحبًا جميعًا،

كما قد شاهدتم للتو عبر البث المباشر أو حضرتم شخصيًا، فقد قاطعتُ خطاب الرئيس التنفيذي للذكاء الاصطناعي في مايكروسوفت مصطفى سليمان خلال الاحتفال المنتظر بالذكرى الخمسين. إليكم السبب.

اسمي ابتهال، وعلى مدار السنوات الثلاث والنصف الماضية، كنتُ مهندسة برمجيات ضمن قسم منصات الذكاء الاصطناعي في مايكروسوفت. تحدثت اليوم لأنني بعد أن اكتشفت أن القسم الذي أعمل به يساهم في إبادة شعبي في فلسطين، لم أرَ خيارًا أخلاقيًا آخر. وخصوصًا بعدما شهدتُ كيف حاولت مايكروسوفت إسكات وقمع زملائي الذين حاولوا التحدث عن هذه المسألة.

على مدى عام ونصف، تعرض مجتمعنا العربي والفلسطيني والمسلم داخل مايكروسوفت إلى إسكات وتخويف ومضايقات وتسريبات مقصودة لمعلوماتهم (doxxing)، كل ذلك دون أي مساءلة لمايكروسوفت. وأي محاولات للتحدث كانت تُقابل بالتجاهل في أحسن الأحوال، أو بالفصل من العمل – كما حصل مع اثنين من الزملاء الذين تم طردهم فقط لأنهم أقاموا وقفة تأبينية. لم يكن هناك أي وسيلة أخرى لإسماع أصواتنا.

نحن نشهد إبادة جماعية

على مدار عام ونصف، كنت شاهدة على الإبادة الجماعية المستمرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على يد إسرائيل. رأيت معاناة لا توصف وسط انتهاكات إسرائيلية جسيمة لحقوق الإنسان: قصف عشوائي شامل، استهداف المستشفيات والمدارس، واستمرار نظام الفصل العنصري – وكل ذلك تم التنديد به من قبل الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والعديد من منظمات حقوق الإنسان.

صور الأطفال الأبرياء المغطّين بالرماد والدماء، وصراخ الوالدين المكلومين، ودمار العائلات والمجتمعات بالكامل – كلها مزقتني من الداخل إلى الأبد.

وحتى لحظة كتابة هذا البيان، استأنفت إسرائيل إبادة جماعية شاملة في غزة، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 300،000 فلسطيني حسب بعض التقديرات خلال عام ونصف فقط. قبل أيام قليلة، كُشف أن إسرائيل قتلت خمسة عشر مسعفًا وعامل إغاثة في غزة، «واحدًا تلو الآخر»، ثم دفنتهم في الرمال – جريمة حرب أخرى مروعة.

وفي الوقت نفسه، أعمالنا في مجال «الذكاء الاصطناعي المسؤول» تدعم هذا القتل والمراقبة. وقد خلصت الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية إلى أن ما يجري هو إبادة جماعية، وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق قادة إسرائيليين.

نحن شركاء في الجريمة

عندما التحقت بمنصة الذكاء الاصطناعي، كنت متحمسة للمساهمة في تقنيات متطورة لخدمة الإنسانية: منتجات لذوي الاحتياجات الخاصة، وخدمات الترجمة، وأدوات «لتمكين كل شخص ومؤسسة لتحقيق المزيد».

لكن لم يتم إخباري أن مايكروسوفت ستبيع عملي للجيش والحكومة الإسرائيلية، بهدف التجسس وقتل الصحفيين والأطباء وعمال الإغاثة والعائلات المدنية.

لو كنت أعلم أن عملي في سيناريوهات النسخ الصوتي سيساعد في التجسس على المكالمات الهاتفية بهدف استهداف الفلسطينيين، لما انضممت إلى هذا الفريق وساهمت في هذه الجريمة. لم أوقع عقدًا لكتابة شيفرة تنتهك حقوق الإنسان.

وفقًا لوكالة أسوشيتد برس، هناك «عقد بقيمة 133 مليون دولار بين مايكروسوفت ووزارة الدفاع الإسرائيلية».

«استخدام الجيش الإسرائيلي لمايكروسوفت وأوبن إيه آي ارتفع في مارس الماضي إلى ما يقرب من 200 ضعف مقارنة بما قبل هجوم 7 أكتوبر. وازدادت كمية البيانات المخزنة على خوادم مايكروسوفت إلى أكثر من 13.6 بيتابايت بحلول يوليو 2024.»

«يستخدم الجيش الإسرائيلي Micro-soft Azure لتجميع البيانات من المراقبة الجماعية، والتي يتم نسخها وترجمتها، بما في ذلك المكالمات الهاتفية والنصوص والرسائل الصوتية، وفقًا لضابط استخبارات إسرائيلي. ويتم مطابقة هذه البيانات مع أنظمة الاستهداف الإسرائيلية.»

يعمل ذكاء مايكروسوفت الاصطناعي أيضًا على تشغيل أكثر المشاريع حساسية وسرية للجيش الإسرائيلي، بما في ذلك «بنك الأهداف» وسجل السكان الفلسطينيين.

مكنت خدمات السحابة والذكاء الاصطناعي من مايكروسوفت الجيش الإسرائيلي من أن يكون أكثر فتكًا وتدميرًا في غزة.

كما وفرت مايكروسوفت البرمجيات، والخدمات السحابية، والاستشارات للحكومة والجيش الإسرائيلي، بملايين الدولارات من الأرباح. وقد ذكر مجرم الحرب بنيامين نتنياهو علنًا علاقته القوية مع مايكروسوفت.

يمكنكم الاطلاع على قائمة بالعقود بين مايكروسوفت والجيش الإسرائيلي هنا: مقدمة عن تواطؤ مايكروسوفت في الفصل العنصري والإبادة الجماعية.

في الواقع، أصبحت مايكروسوفت مرتبطة بالجيش الإسرائيلي بشكل عميق لدرجة أن حملة المقاطعة (BDS) أعلنتها مؤخرًا كهدف رئيسي للمقاطعة.

دعوة للتفكير والعمل

بغض النظر عن مواقفكم السياسية، هل هذا هو الإرث الذي نريد أن نتركه؟ هل يمكنكم أن تفخروا أمام أطفالكم بأنكم عملتم على أسلحة ذكاء اصطناعي قاتلة؟ هل نريد أن نكون في الجانب الخاطئ من التاريخ؟

حتى وإن كان عملك غير مرتبط بالسحابة المستخدمة من قبل الجيش، فإنه يخدم الشركة، ويسمح لها بالحصول على تلك العقود.

بغض النظر عن فريقك، أنت تخدم شركة تسلح الاحتلال الإسرائيلي. ومن المؤكد أن جزءًا من راتبك – مهما كان صغيرًا – يُدفع من أموال الإبادة الجماعية.

سواء كنت تعمل في الذكاء الاصطناعي أم لا، ستكون شريكًا في الجريمة إن لم تفعل شيئًا. لقد أصبح من واجبنا الأخلاقي أن نسمع صوتنا ضد تورط مايكروسوفت في جرائم ضد الإنسانية.

ولهذا السبب قررتُ أن أتكلم اليوم، ولهذا السبب وقعتُ على هذه العريضة الهامة التي تطالب مايكروسوفت بقطع علاقاتها مع الإبادة. وأحثكم جميعًا على أن تفعلوا الشيء نفسه.

نداء للتحرك

الصمت تواطؤ. لكن كل فعل له رد فعل، مهما كان بسيطًا. وبصفتنا موظفين في هذه الشركة، علينا أن نرفع أصواتنا ونطالب مايكروسوفت بفعل الشيء الصحيح: التوقف عن بيع التكنولوجيا للجيش الإسرائيلي.

إذا كنت قلقًا من هذا الوضع، وترغب في أن يُستخدم عملك بطريقة أخلاقية، فأنا أدعوك إلى اتخاذ موقف:

وقّع عريضة «لا لـ Azure من أجل الفصل العنصري»: لن نكتب شيفرات تقتل. وانضم إلى الحملة مع عدد متزايد من موظفي مايكروسوفت القلقين.

انضم إلي في التعبير عن رفضنا في هذا النقاش. إذا شعرتَ أيضًا بأنك خُدعت لتطوير أسلحة تستهدف الأطفال والمدنيين، فادعُ القادة (المذكورين في CC) إلى إنهاء هذه العقود.

لا تتوقف عن الحديث. طالب الإدارة العليا في كل فرصة بإنهاء هذه العقود.

ابدأ حوارات مع زملائك حول النقاط أعلاه – كثيرون منهم قد لا يعلمون شيئًا!

تنص سياسة حقوق الإنسان في مايكروسوفت على حظر أي انتقام من أي شخص يثير قضايا تتعلق بحقوق الإنسان: سياسة حقوق الإنسان | مايكروسوفت CSR

لدى شركتنا سوابق في دعم حقوق الإنسان، بما في ذلك إنهاء الاستثمار في نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، وفسخ العقود مع AnyVision (شركة التعرف على الوجه الإسرائيلية)، بعد احتجاجات الموظفين.

أملي أن تحفز أصواتنا الجماعية قادة الذكاء الاصطناعي لدينا لاتخاذ الموقف الصحيح وتصحيح أفعال مايكروسوفت، حتى لا تبقى وصمة عار في التاريخ.

يجب أن تتوقف مايكروسوفت عن أن تكون القنابل والرصاص في القرن الحادي والعشرين.

مع خالص التحية،

موظفة قلقة في مايكروسوفت.

احتجاجا على عدم التزام الوزارة بتعهداتها،

الأساتذة المبرزون يقررون خوض الاضراب من جديد

قررت تنسيقية الأساتذة المبرزين الدخول في اضراب انذاري بعد عطلة العيد، وتحديدا يوم الخميس 10 ابريل 2025، وسيكون اضرابا وطنيا مصحوبا بوقفة احتجاجية امام وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة، وذلك كتعبير عن غضبها على تماطل هذه الوزارة في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بوضعية فئة المبرزين المهنية.

واكدت تنسيقية المبرزين في بلاغ لها «أن هذا الشكل النضالي الذي تستعد للدخول فيه هو بمثابة تحدير لاستمرار الوزارة الوصية في التسويف والمماطلة في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بوضعية المبرزين المهنية لاسيما تلك المتعلقة بإصدار النظام الأساسي الخاص بالمبرزين الذي كان جزءا من اتفاق 26 دجنبر 2023. وقد اعتبرت التنسيقية ان حقوق المبرزين خضعت للإجهاز من طرف الوزارة وان دورهم يتم تقليصه في منظومة التعليم والتكوين. ولهذه الأسباب فالتنسيقية تعتبر الاضراب الذي تعتزم القيام به والوقفة المصاحبة له بمثابة رسالة واضحة للجهات المعنية محذرة إياها ان الاستمرار في سياسة التسويف سيدفع بها الى اتخاذ خطوات تصعيدية في المستقبل...»

ودعت التنسيقية جميع المبرزين سواء العاملين الثانوي التأهيلي والأقسام التحضيرية وأقسام التحضير التقني والمراكز الجهوية والجامعية الى الانخراط المكثف في الاضراب الوطني والوقفة المصاحبة له دفاعا عن مصالحهم وانصافا لفئتهم بما يضمن تحقيق مطالبهم وجودة التعليم والتكوين.

التنسيق النقابي الخماسي بقطاع التعليم يعلن عن استعداده لخوض اضراب وطني

أعلن تنسيق النقابات الكبرى بقطاع التعليم عن استعداده لإطلاق معركة نضالية وحدوية شاملة بهدف الضغط على الحكومة والوزارة الوصية للتعجيل بتنزيل الاتفاقات والتعهدات التي تم التوصل إليها معها سابقا.

فقد دعت كل من الجامعة الوطنية للتعليم UMT، والجامعة الوطنية للتعليم FNE (التوجه الديمقراطي) والجامعة الحرة للتعليم UGTM، والنقابة الوطنية للتعليم CDT، والنقابة الوطنية للتعليم FDT، كل منخرطيها من رجال التعليم بمختلف فئاتهم إلى التعبئة القصوى وتكثيف الاستعدادات لخوض نضالات وطني الكفيل بانتزاع الحقوق والمطالب وصون المكتسبات وإلزام الوزارة بالوفاء الفوري بالتعهدات والالتزامات التي تم إقرارها.

وأكدت النقابات في بيانها أن «الالتزامات والخلاصات المتخذة في إطار اجتماعات اللجنة التقنية المشتركة حتى تاريخ 9 يناير 2025، هي مُلزمة لوزارة التربية الوطنية والحكومة، وتستوجب التعجيل بتنفيذها دون أي تأخير أو تحايل أو تراجع، بما يضمن للاتفاقات الاجتماعية قوتها وللحوار القطاعي جدواه، وبما يمكن الأسرة التعليمية من استرجاع حقوقها، هذه الاسرة التي تصفها النقابات الخمس بـ 'المهضومة' ومكتسباتها التي 'تمت التضحية بها' في سياق اتخاذ قرارات غير مقنعة وتمس في العمق المدرسة العمومية...»

وحمل البيان الحكومة ووزارة التربية الوطنية المسؤولية الكاملة عن «الانقلاب على الاتفاقات»، وانتهاج سياسة التمطيط والتسويف والمماطلة، معتبرة ذلك انتقاماً من حراك رجال التعليم المشروع.

وعبرت النقابات الخمس على تمسكها بالتفاوض الجدي والمسؤول والملتزم بالآجال الزمنية لتنزيل كل مقتضيات النظام الأساسي وكذا خلاصات اللقاءات المشتركة.

مولاي بوسلهام:

عمال النظافة المعتصمون يعتزمون اللجوء للإضراب عن الطعام

نحن، عمال النظافة المعتصمين بجماعة مولاي بوسلهام، وبعد مرور أكثر من سنة ونصف من المعاناة والتهميش، وبعد تجاهل مطالبنا العادلة وإغلاق أبواب الحوار أمامنا، سنعلن الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام في الأيام القادمة وذلك احتجاجًا على:

- الطرد التعسفي الذي تعرضنا له بعد سنوات من العمل الجاد؛
- تماطل الشركة الجديدة في إعادة إدماجنا رغم أقدميتنا وخبرتنا.
- تجاهل المسؤولين لمطالبنا رغم الوعود المتكررة

نؤكد أننا مستمرون في هذا التصعيد النضالي حتى تحقيق مطالبنا المشروعة، ونحمّل الجهات المسؤولة كامل المسؤولية عن أي ضرر يلحق بنا جراء هذا الإضراب.

ندعو جميع الهيئات الحقوقية والنقابية ووسائل الإعلام لدعم قضيتنا العادلة والوقوف بجانبنا حتى استرجاع حقوقنا المسلوبة.

الكرامة أولا.. ولن نتراجع عن حقوقنا المشروعة.

عمال النظافة المعتصمون
– جماعة مولاي بوسلهام

المديونية الخارجية كآلية للضبط والهيمنة

علال الجديد

تعتبر معضلة المديونية الخارجية من أبرز المشكلات التي تعاني منها الدول الأقل دخلا، خاصة وأنها تحولت من وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة إلى أسلوب جديد، نجحت الدول الرأسمالية المتقدمة في تكييفه ليتماشى مع نمط تقسيم العمل الدولي السائد، الذي يستهدف السيطرة على موارد هذه الدول التي تعاني أصلا من عدة مشاكل هيكلية في اقتصاداتها نتيجة قرون من الاستعمار. وقد أخذت هذه الظاهرة أبعادا ومسارات خطيرة جدا، تمثلت في تزايد نسب الفوائد وخدمات الدين الخارجي. هذه الزيادة أرخت بظلالها القاتمة على عجز العديد من دول العالم المفقر عن دفع أقساط الدين وفوائده بصورة منتظمة، فضلا عن تزايد حجم الديون ليتجاوز في كثير من الأحيان وفي عدد من الدول سقف الناتج المحلي الاجمالي، مما أوقع هذه الدول في مشاكل اقتصادية دائمة.

فأغلبية هذه الدول حديثة الاستقلال وتفتقر للوسائل التي تمكنها من القيام بعملية التنمية الاقتصادية على النحو الذي يكفل لها ولمواطنيها العيش الكريم بسبب قصور موارد التمويل المحلي، لذا تلجأ لطلب التمويل الخارجي. وسعيا منه على ابقاءها تابعة له وخاضعة لنفوذه، أغرقها المستعمر بالأموال اللازمة لتمويل مشاريعها غالبا استهلاكية عن طريق الاقتراض عبر مؤسسات تمويل دولية أسست لهذا الغرض، على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي تملي عليها شروطها. وهكذا وقعت هذه الدول في فخ/ مستنقع المديونية. وتراكمت تلك الديون وأصبح تسديدها مستحيلا بل أصبح معوقا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية. فتسديد فوائد الديون اصبح يستهلك جزءا كبيرا من حصيلة الصادرات لتلك الدول (35٪ من قيمة الصادرات سواء سلعية أو خدماتية).

هناك عوامل داخلية وخارجية دفعت بالدول النامية الى ازدياد اللجوء للاقتراض الخارجي ومن تم تفاقم حجم ديونها الخارجية.

فالعوامل الداخلية يمكن ايجازها في ازدياد عجز الموازنة العامة بسبب ازدياد حجم الانفاق العمومي، ارتفاع معدلات التضخم والنمو المتسارعة في أعباء خدمة الديون الخارجية والتي أصبحت تلتهم جزءا كبيرا من حصيلة الصادرات والقروض الجديدة. هذا الوضع أدى إلى عدم كفاية وملاءمة أدوات السداد وحدوث أزمة في السيولة. الأمر الذي حدى بهذه الدول النامية الى طلب إعادة جدولة ديونها والقبول بشروط الجهات الدائنة واملاءات صندوق النقد الدولي. وقد لعبت الدول المانحة الكبرى دورا هاما في إعادة رسم السياسات الزراعية للدول المدينة لجعلها أكثر ارتباطا واحتياجا للدول الكبرى. وعم الفقر في معظم هذه الدول. كما أن الفساد الاداري لتلك الدول النامية والبيروقراطية ساهمتا في تفاقم أزمة المديونية الخارجية بسبب حفنة من المتعفنين في الداخل والخارج والذين من مصلحتهم استمرار الوضع على حاله.

أما العوامل الخارجية تتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة، أزمة الكساد التضخمي، أزمات البترول، النزاعات الإقليمية والنزاعات المسلحة والنظام الاقتصادي السائد. كل هذه العوامل تشابكت فيما بينها وساهمت ولا زالت تسهم في تفاقم الأزمة وازدياد اللجوء للاقتراض.

أمام عجز الدول المدينة عن سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها الخارجية، برزت أصوات غربية مدعومة من طرف دولها ومؤسسات التمويل الدولية بقيادة صندوق النقد الدولي ،بضرورة البحث عن وسائل وأدوات مستحدثة ،تكون جذرية وفعالة للقضاءعلى المديونية الخارجية وبما يضمن حقوق الدائنين بفرض نمط وشروط معينة على الدول الراغبة في إعادة جدولة ديونها والحصول على قرض جديد .كضرورة التخلي عن تثبيت صرف عملتها الوطنية بل يتم تعويمها وتقليل من قيمتها والتخلي عن فكرة الدعم ،وانتهاج سياسة الخصخصة وجعل زمام الامور للقطاع الخاص. لم يقتصر الأمر على هذه الشروط بل طرأ تطور خطير على الساحة الدولية في الفكر الغربي وهو المناداة بتحويل أصل الديون الى أوراق مالية سواء في صورة أسهم أو سندات تمثل مشاركة في أصول الدولة الإنتاجية أو مقايضة الديون ببعض عناصر التنمية أو قيام الدولة الدائنة بمشاركة الدولة المدينة في ملكية وإدارة أصولها الإنتاجية أو تحويل الدين الخارجي إلى دين داخلي. هذه الاقتراحات/ الوصايا ليست إلا عودة لمزاولة الهيمنة والسيطرة على هذه الدول المدينة واستعمار في صورته الحديثة عبر بوابة الديون.

هكذا اصبحت القروض الخارجية تلعب دور أهم آلية من آليات ضمان استمرار تبعية الدول المفقرة للدول المتقدمة والتي ظلت دائما تعمل على استنزاف الفائض الاقتصادي للدول المدينة والمحافظة على وضعية تخلفها وفقرها. وأخذت هذه التبعية أنماطا وأشكالا مختلفة منها التبعية التجارية والمالية والتكنولوجية. وهكذا يتضح أن الدول النامية ومنها العربية تتعرض ل» مؤامرة مالية دولية» بعد توريطها في فخ المديونية الخارجية واحتلال المستثمرين الأجانب للأصول الإنتاجية الاستراتيجية التي بنتها هذه الدول عبر جهودها الإنمائية المضنية خلال عقود من الزمن. وهو ما أدى الى اخضاع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المدينة إلى مزيد من الرقابة الأجنبية.

فضلا عن الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على استمرار أزمة الديون الخارجية، فهناك آثار وتداعيات اجتماعية وسياسية عل مجتمعات تلك البلدان. فعلى المستوى الاجتماعي، تسببت الديون الخارجية في زيادة نسب التضخم وتقليل القيم الحقيقية للعملة الوطنية وهجر رؤوس الأموال إلى الخارج مخافة تآكلها، زيادة معدلات البطالة وتسريح اليد العاملة وزيادة في الأسعار والضغط على الانفاق العمومي والتخلي عن دعم المواد الأساسية للمواطنين و... كل هذه الأمور نتج عنها عدة مشاكل اجتماعية خطيرة بسبب تخلي الدول المدينة عن جزء كبير من مهمتها الاجتماعية بإعطائها لقوى السوق، الدور البارز في الحياة الاقتصادية تحت ضغط المؤسسات الدولية اللعينة. مما أحدث المزيد من الاختلالات في توزيع الدخل وتعاظم الهوة بين طبقات المجتمع وأصبح معه الاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه الدول في خطر.

أما التداعيات السياسية للمديونية الخارجية على الدول المدينة، يمكن إجمالها في النقاط التالية، اعتبار الدائنين أن تعثر بعد الدول عن سداد ديونها هو افلاس وليست مسألة نقص سيولة، وطالبت مبادلة بعض الأصول الإنتاجية بالدين الخارجي وهذا فيه تهديد للسيادة الوطنية لهذه الدول وتعريض صناع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الاجنبي وارتهان مستقبل هذه الدول في يد الدول الدائنة ومؤسساتها المالية ومزيدا من الهيمنة والسيطرة على خيرات هذه الدول خاصة المواد الأولية والاصول الإنتاجية الاستراتيجية. ومع العولمة وجشع الشركات المتعددة الاستيطان واحتكارها المال العالمي ستتعمق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدول المدينة والاخطر هو أن يتعدى هذا النفوذ الى المس باستقلالية القرار السياسي. فدخول الرساميل الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، قادرة على اختراق النظام السياسي لهذه الدول المدينة وتوجيهه بما يتلاءم ومصالحها (تمويل الحملات الانتخابية) وضمان تبعيته لتنفيذ البرامج المملاة عليه. لكن تنفيذ توصيات المؤسسات الدولية من شأنها إحداث آثار اجتماعية عادة تأتي على حساب الطبقات الكادحة والذي من شأنه قيام اضطرابات داخلية عنيفة. كما حدث باليونان أعقاب أزمة الديون الخارجية.

الخلاصة هو ان النظام الاقتصادي السائد ساهم وبشكل كبير في ازدياد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول المدينة باستحداثه آليات جديدة لضمان بقاءها في براثين الاحتلال الاقتصادي في إطار تكريس تقسيم العمل الدولي بين الدول النامية والدول المتقدمة واحكام القبضة الاقتصادية عليها حتى ترضخ لمتطلبات الرأسمالية العالمية الجديدة. فقامت بتصفية القطاع العمومي وتهميش دوره وترك المجال للقطاع الخاص للقيام بعمليات الانتاج والتوزيع وتهميش دور المواطنين والعمال في اتخاذ القرارات وافساح المجال لذوي النفوذ الرأسمالي والسياسي للتحكم في البلاد واتخاذ القرارات الاقتصادية التي عادة ما تهدف إلى تحقيق التراكم الرأسمالي على حساب الطبقات الكادحة.

وللتصدي للانعكاسات السلبية للمديونية الخارجية ،يتحتم على الدول المدينة صياغة سياسات جديدة ترتكز على المحاور الثلاثة الرئيسية: الجانب الاقتصادي (الاعتماد على القدرات الذاتية والكف عن الاقتراض الخارجي) ،الجانب الاجتماعي (التنمية البشرية بمفهومها الواسع، صحة، تعليم، سكن، بحث، تطوير وحقوق الانسان) والجانب السياسي (فك الارتباط مع النظام الرأسمالي السائد ،تأسيس لقواعد الديمقراطية والمشاركة الشعبية في القرارات وتدعيم آليات المراقبة ومكافحة الرشوة والفساد داخل القطاعات المختلفة). وخلق لجنة للتحقيق في كيفية صرف هذه الديون وسلك مسطرة المطالبة بإلغائها.

ان النظام الاقتصادي السائد ساهم وبشكل كبير في ازدياد تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول المدينة باستحداثه آليات جديدة لضمان بقاءها في براثين الاحتلال الاقتصادي في إطار تكريس تقسيم العمل الدولي بين الدول النامية والدول المتقدمة واحكام القبضة الاقتصادية عليها حتى ترضخ لمتطلبات الرأسمالية العالمية الجديدة

ردود أفعال الجماهير أمام الاستبداد المخزني

حسن ج

إن النظام المخزني لم يتمكن فقط من التحكم في مختلف دواليب الدولة واحتكار حفنة قليلة من المقربين من القصر لمختلف مصادر الثروة وزواج السلطة بالمال وجعل من اقتصاد الريع أساس الاقتصاد بالمغرب والرشوة والفساد ثقافة في الإدارة المغربية دون ربط المسؤولية بالمحاسبة رغم كل المبادرات الفولكلورية، المتمثلة في خلق مؤسسات الرقابة أو النزاهة أو غيرهما دون أن ينعكس ذلك على أوضاع عموم الكادحين/ات وما استفادة 18 فراقشي بمبلغ 73 مليار سنتيم لكل واحد منهم من أجل استيراد رؤوس الأغنام لأضحية العيد السنة الماضية دون أي تأثير إيجابي على أثمنة الأضحية أو اللحوم. دون ربط المسؤولية بالمحاسبة فكيف يحاول رئيس الحكومة أن يبرر حصول مجموعته الاقتصادية أكوا على صفقة تحلية مياه البحر بالبيضاء؟ أليس هناك تضارب المصالح؟ وبماذا يمكن تفسير هدم المباني بحي المحيط بالرباط وفرض على المالكين/ات بيع ممتلكاتهم/هن لجهات مجهولة بمبلغ يتراوح بين 12000 و13000 درهم في حين أن الثمن الفعلي أكبر بكثير من هذا المبلغ؟ أبهذه الممارسات، نبني دولة الحق والقانون؟ وأين دور النيابة العامة في كل هذا؟ فكيف للقضاء الذي يتحرك في كل صغيرة من أجل التضييق على الحريات وعلى كل الضمائر الحية التي تفضح هذا الواقع المرير وهذه الخروقات في حين يبقى متفرجا على نهب المال العام، فأين تتجلى استقلالية ما يسمى بالسلطة القضائية؟

هذا الوضع يبين عدة أشياء سلبية من الواجب تجاوزها.

1- ضعف المعارضة بشقيها الديمقراطية والجذرية، لأنها لو كانت في مستوى المرحلة السياسية، لما تجرأت حكومة الباطرونا خادمة النظام المخزني على إجراءاتها اللاشعبية واللاديمقراطية، بل اللاوطنية.

2- فقدان أوسع الجماهير الكادحة الثقة في الأحزاب السياسية ومختلف القوى من نقابات وجمعيات بسبب التجارب السيئة لعديد من هذه القوى مع قواعدها أو مناصريها، مما يدفعها إلى إبداع آليات دفاعها الذاتي، غير أن هذه الأدوات عندما تفتقد إلى الإسناد من قوى أخرى مناضلة، لا تستطيع التأثير في الواقع، وهذا يسهل على النظام احتوائها أو قمعها وأحسن مثال هو حراك الريف الذي أعطانا درسا في التنظيم والصمود، لكن بسبب أخطاء قيادته وعجز القوى المانعة عن دعمه بتفجير معارك من نفس الحجم في مختلف ربوع الوطن، سهل على النظام إطفاء هذه الشعلة، وهذا ما حدث في إضراب 1981 وانتفاضة 1984 و1990 وحراك جرادة وزاكورة وتالسينت وهذا بسبب غياب قوة سياسية منظمة ومتجذرة قادرة على تحويل احتجاج بمنطقة ما إلى احتجاج عام، قد يتحول إلى إضراب عام أو عصيان مدني.

3- غياب أو ضعف أدوات الدفاع الذاتي للجماهير، جعل العديد يتوهم بأنه قادر لوحده(ها) على مواجهة المخزن، مما يدفع بالبعض إلى التهور والتهجم على رجال السلطة بذريعة الدفاع عن النفس، مما يعطي ذريعة إضافية للسلطات لتوظيف القضاء لإسكات أي صوت حر هكذا ينجح النظام المخزني في تكريس ثقافة الخنوع في أوساط الجماهير وتبقى بعض النخب تقوم بمناوشات هي أقرب من خدمة مصالح وسمعة النظام أكثر مما يكون لها تأثير على السياسات المخزنية.

إن النظام المخزني لم يتمكن فقط من التحكم في مختلف دواليب الدولة واحتكار حفنة قليلة من المقربين من القصر لمختلف مصادر الثروة وزواج السلطة بالمال وجعل من اقتصاد الريع أساس الاقتصاد بالمغرب والرشوة والفساد ثقافة في الإدارة المغربية

هذا الوضع المحجوز يدفع أوسع الجماهير الشعبية المعزولة عن القوى الحية والمناضلة إلى اللجوء إلى مختلف الأساليب وخاصة منها غير القانونية واللاأخلاقية في عديد من الحالات من أجل تحقيق مصالحها الضيقة، مما يجعلها تتماشى بوعي أو بدونه مع المخططات المخزنية مما يزيد من تعقيد أي عملية تغيير حقيقي دون تجذر فعلي في أوساط هذه الجماهير، لذلك للخروج من هذه الأزمة المركبة، لابد من الوضوح بين القوى المانعة وتحديد طبيعة التناقضات في المجتمع، وفق تحليل مشترك، يضع الحد الأدنى الذي يجب الإشتغال عليه والخطوط الحمراء التي لا يجب أن يتجاوزها أي تنظيم في علاقته بالبرنامج المشترك، فالصراع ضد الأعداء الطبقيين أهون من الصراع مع أشباه الحلفاء.

البنيات التحتية بالمغرب بين احتياجات المجتمع ومتطلبات الرأسمال

حسن . ج

تصف الحركة التقدمية المغربية عامة، الاستقلال المغربي بالشكلي، هذا الوصف ليس قدحا وإنما تعبير عن حقيقة الأوضاع بالمغرب بعد ما يسمى استقلالا. فالمغرب يخضع في كل قراراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والثقافية إلى إملاءات وتوصيات المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية... وليس له اكتفاءا ذاتيا في أي مجال، ولا يمتلك السيادة لا على المستوى الغذائي ولا الدوائي ولا العسكري، فالاستعمار اهتم فقط بالمناطق الساحلية والسهول، ما سماها ليوطي بالمغرب النافع، أما الجزء الأكبر من البلاد فقد تم تهميشها وهذه السياسة هي التي استمر فيها النظام المخزني إلى حدود اليوم، فمختلف مشاريع البنية التحتية اتصالات، طرق، طرق سيار، سكك قطار، موانئ وغيرها والتي تتطلب مبالغ مهمة من الميزانية العامة تنجز فقط فيما يسمى المغرب النافع، استجابة لمتطلبات الرأسمال المحلي والدولي، في حين يفتقر الجزء الأكبر من البلاد إلى الحد الأدنى من هذه البنيات التي تضمن العيش الكريم، لازالت مناطق عديدة في الجبال تفتقر إلى طرق معبدة وإلى قناطر تضمن سلامة المسافرين/ات خاصة في فصل الشتاء، ناهيك عن ضعف أو انعدام شبكة الاتصالات، أما السكك والمطارات أو تزويد السكان بالماء الصالح للشرب بهذه المناطق فهي من رابع المستحيلات وقد فضح زلزال الأطلس الكبير واقع البنيات التحتية بهذه المناطق وغيرها فالمناطق الجبلية مثلا تمثل حوالي 25% من التراب الوطني ورغم أنها مناطق غنية بالمعادن والمياه والغابات إلا أنها لا تستفيد من خيراتها، فالمياه مثلا يتم توجيهها نحو المدن والجهات التي يطلبها الرأسمال، أما المعادن فقد استولت عليها شركة مناجم التابعة لمجموعة المدى وبعد الشركات الأجنبية دون اهتمام هذه الشركات بحماية البيئة أو إنجاز بنيات تحتية ومرافق اجتماعية تنعكس إيجابا على أوضاع سكان هذه المناطق، فالمغرب صرف الملايير من الدولارات في البنيات التحتية، لكن هذه الأخيرة، كلها مركزة فيما يسمى المغرب النافع خدمة للرأسمال من خلال ما يسمونه التنافسية الإقتصادية في ظل عولمة الاقتصاد. فأين تتجلى الوحدة الوطنية؟ وأي نتائج للجهوية المفترى عليها والاتركيز؟ وأين جبر الضرر المجالي والمناطقي خاصة وأن النظام مسؤول عن سياساته الإقتصادية والتهميشية للمناطق القروية عامة؟ وفيما تتجسد الوحدة الوطنية ومساوات الجميع في الحقوق وأما القانون إن واقع المناطق القروية والجبلية وهوامش المدن يبين بالملموس أن المغرب يسير بسرعتين: سرعة مهمة لخدمة مصالح الرأسمال الدولي والمحلي وذلك بتوفير كل ما يحتاجه هذا الرأسمال من قوانين تحفيزية له وبنيات تحتية من مستوى عالمي وبقروض كبيرة ترهن مستقبل البلاد وليس لها أثر واضح على معدلات النمو أو التنمية المندمجة وهذا ما تبينه كافة تقارير المؤسسات المحلية والدولية وسرعة بطيئة جدا، بل تكاد تكون منعدمة في عديد من المناطق، إلا بما يخدم مصالح الرأسمال بها.

إن سياسة النظام لن تتغير، بحكم طبيعته اللاديمقراطية واللاشعبية، لذلك على القوى التقدمية عامة احزاب ونقابات وجمعيات حقوقية وثقافية بهذه المناطق أن تجعل التنمية المحلية في صلب اهتماماتها، والعمل على تأطير سكان هذه المناطق من أجل المطالبة بحقوقهم/هن والنضال من أجلها

إن سياسة النظام لن تتغير، بحكم طبيعته اللاديمقراطية واللاشعبية، لذلك على القوى التقدمية عامة احزاب ونقابات وجمعيات حقوقية وثقافية بهذه المناطق أن تجعل التنمية المحلية في صلب اهتماماتها، والعمل على تأطير سكان هذه المناطق من أجل المطالبة بحقوقهم/هن والنضال من أجلها من خلال تبسيط الخطاب وعدم الخوض معها في نقاشات قد يجعلها تنفر من أي فعل، خاصة وأن هؤلاء المواطنين/ات يمتلكون من الوعي الحسي والتجربة مع تجار الانتخابات ما يجعلهم/هن أكثر حذرا خاصة مع البرجوازية الصغيرة. فالجماهير مستعدة للنضال لكن شريطة كسب ثقتها ودون ذلك، النظام المخزني ماض في سياساته اللاشعبية.

حركات التحرر الوطنية العربية والمغاربية بين الأمس واليوم

طيلة القرن الماضي تعرضت المنطقة العربية والمغاربية للسيطرة الاستعمارية المباشرة واليوم أيضا تتكالب عليها الأمبرياليات والصهيونية وحليفاتها من القوى الرجعية المتواطئة. هذا الوضع استدعى في القرن الماضي ظهور حركات تحرر وطنية تتقاسم سمات عديدة نتيجة لتشابه الواقع الاقتصادي-الاجتماعي للأقطار التي تبلورت فيها وعززت وحدة مصيرها، هذه الحركات هي التي رفعت بالأمس شعار التغيير لكن لم تفلح في مهمتها، او على الأرجح أنجزت مهاما اساسية وبقيت أخرى كثيرة. هذا الوضع هو الذي استدعى اليوم مواصلة النضال من اجل تحقيق ثورة وطنية ديمقراطية تقوم بها حركات تحرر وطنية بانتماء طبقي شعبي مغاير ونفس جديد، قوى ثورية منظمة وواعية بمهامها التاريخية. وحتى تنجز هذه القوى مهمتها على الوجه المطلوب لابد ان تقوم بتحليل للواقع العربي والمغاربي في جوانبه الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية، وكذا الالمام بتاريخ الحركات الوطنية السابقة وشروط اشتغالها وأسباب فشلها وان تستوعب الشروط الذاتية والموضوعية التي ستناضل هي نفسها في اطارها وان تحدد الاستراتيجية و آليات اشتغالها وذلك حتى توفر لنفسها كل حظوظ النجاح.

لمحة عن حركات التحرر الوطني بالعالم العربي والمغاربي: نشأتها، تطورها وآفقها المستقبلية

الحسين بوتبغى

ان الوضع الذي تعيشه حركات التحرر الوطني اليوم على المستويين العربي والمغاربي هو واقع ازمة. وتناول هذا الواقع المتأزم يستدعي الرجوع للتاريخ، أي لماضي هذه الحركات والتوقف عند وضعها الحالي واستشراف مستقبلها. استجلاء تاريخ حركات التحرر العربية والمغاربية سيتطلب الرجوع الى جدور هذه الحركات، أي الى بداية التحرك لمناهضة السيطرة العثمانية بداية ثم الاستعمار الغربي لاحقا. والأساسي في هذه المرحلة بالذات هو من جهة، الوقوف عند تبلور الشعور لدى الشعوب العربية والمغاربية بالانتماء لمجموعة لها قواسم مشترك تميزها عن الامة الإسلامية وان هي مكون اصيل ضمنها، و من جهة ثانية، هو ارتباط تحرر هذه الشعوب عن القوى الاستعمارية العثمانية بداية ثم الغربية لاحقا بتعزيز وحدة مصيرها و هو ما دعمته عوامل عدة منها دخول الإمبراطورية العثمانية في الازمة وتأثير الثورة البرجوازية الأوروبية على نخب هذه الامة العربية/المغاربية وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي وان في شكله الجنيني وبداية تشكل الطبقات البرجوازية في الفضاء العربي/المغاربي.

ان ظهور حركات التحرر الوطني العربية والمغاربية كحركة مناهضة للاستعمار ترجع تحديدا الى ما بعد الحرب العالمية الأولى ودخول القوى الاستعمارية للبلدان العربية كاستعمار مباشر وتقسيم الاقطار العربية والمغاربية فيما بين الإمبرياليتين البريطانية والفرنسية. في تلك المرحلة بالذات، وفي ظل هيمنة الاقطاع وشبه الاقطاع وتواطؤهم مع الاستعمار، برزت حركات التحرر الوطني العربية والمغاربية واخذت تستقطب الطبقات الشعبية وشرعت في بناء علاقات التواصل بين فصائلها. والجدير بالذكر هو ان السيطرة الامبريالية على هذه البلدان قد حولت اقتصاداتها الى اقتصادات تابعة حيث فتحت المجال العربي والمغاربي للاحتكارات الرأسمالية العالمية وجعلته مرتبطا بالأسواق الرأسمالية وعمدت لخلق طبقات من الكامبرادور بكل قطر وجعلتها تقتات من الفتاة الذي تجود به عليها، هذا في وقت أبقت فيه على علاقات انتاج تقليدية متخلفة بهذه البلدان وخلقت العراقيل لإعاقة بل لتعطيل اي تطور طبيعي للمجتمعات العربية والمغاربية اكان ذلك على المستوى الاقتصادي-السياسي والمجتمعي.

ان هذا التحول الناتج عن التطور الاقتصادي-الاجتماعي وبأبعاده السياسية ترتبت عنه نقلت نوعية بالنسبة لحركات التحرر الوطني فيما يتعلق بطبيعتها وطرق اشتغالها والأهداف التي رسمتها لنضالها. فقد اضحى التحرر الوطني مرتبط بالتحرر الاجتماعي وأصبحت الحركات الوطنية معادية للإمبريالية وللرأسمالية فاتخذت كقاعدة أساسية لها الطبقات والفئات الشعبية. ولكون نشوء هذه الحركات قد تزامن مع ثورة أكتوبر المجيدة فقد فتح لها المجال للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية كما ساعدها على تغيير طبيعة وطرق نضالها التحرري. ورغم كل ذلك فهذه العوامل مجتمعة لا يمكن ان تغيب عن اذهاننا مجمل السلبيات التي اجترتها حركات التحرر الوطني في تلك الفترة والمترتبة عن الانتماء الطبقي البرجوازي لقيادتها وميل نخبها المتنفذة للمساومة مع الطبقات البرجوازية والاقطاعية المهيمنة. زيادة على ذلك فان لاختلاف الاوضاع الاقتصادية-الاجتماعية من قطر عربي لأخر أثر بالغ على مستوى تطور حركات التحرر هذه وقد انعكس ذلك على مستوى الإنجازات المحدودة التي حققتها في تلك الفترة. وبالرغم من محدودية هذه الانجازات فلا يمكن باي حال من الأحوال التقليل من أهمية الصراع الذي فتحته مع الامبريالية وأدواتها محليا بحيث كان صراعا يحمل في العمق آفاقا ثورية فطنت لها الامبريالية فسرعت لأنشاء قاعدة لها كان لها دور فعال في القيام بالهجوم المضاد. لقد استنبتت الكيان الصهيوني بفلسطين وترتب عن خلقه واقع جديد بالمنطقة العربية والمغاربية، واقع تحولت معه القضية الفلسطينية الى قضية مركزية في الثورة العربية.

لقد كان استنبات الكيان الصهيوني في فلسطين بالنسبة للحركة الوطنية العربية والمغاربية بمثابة نهاية مرحلة وبداية أخرى جديدة. المرحلة الجديدة تزامنت مع انتصار ثورة الضباط الاحرار بمصر، لذلك عرفت بالمرحلة الناصرية وقيادة البرجوازية الصغيرة لحركات التحرر الوطنية بالعالم العربي/المغاربي. تميزت هذه المرحلة عن السابقة بالدخول الفعلي لحركات التحرر في محاولة انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ومعاداة الامبريالية وحلفائها المحليين من الاقطاع وكبار البرجوازيين وكذا الانخراط الواسع للجماهير الشعبية في معركة التحرر الوطني. كما ان المرحلة تميزت بطرح مسألة الوحدة العربية وتجسدت فعلا في قيام الجمهورية العربية المتحدة فيما بين مصر عبد الناصر وسورية الأسد الاب. كانت تلك إنجازات مهمة فعلا لكن حركات التحرر رغم كل ذلك عجزت بسبب الطبيعة البرجوازية الصغيرة لقيادتها عن انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية. فيما بعد تحول هذا العجز الى انتكاسة بل ردة تجسدت في التجربة الساداتية، وهذا بالضبط ما دفع بالبعض لوصفها بمرحلة الازمة ذلك لان طابعها العام هو طابع الردة رغم ان بعض الأقطار العربية عرفت في نفس الفترة تجارب نوعية كما هو الحال بفلسطين ولبنان. لكن ذلك لم يغير من طبيعة حركة التحرر الوطنية لتلك الفترة التي يغلب عليها طابع الازمة نظرا لعجز القوى التقدمية والديمقراطية لقيادة حركات التحرر الوطنية التي استفردت بها البرجوازية ما تسبب في فشلها، فشل كان بشكل وراء ظهور تيارات سلفية وتكفيرية ظلامية.

اليوم ان ما لحق من تحول بالقاعدة الاقتصادية-الاجتماعية على صعيد العالم العربي والمغاربي يشير الى توفر الشرط الموضوعي لتبلور قوى الثورة ومتطلبات التحرر من التخلف والسيطرة الامبريالية. لقد تطورت علاقات الإنتاج الرأسمالي بهذا الفضاء وان بشكل مشوه ما نتج عنه تزايد في حجم الطبقات الدنيا التي لها مصلحة في التغيير، من عمال وفلاحين فقراء وكادحين وكذا فئات المأجورين، بالرغم من الاختلافات الملحوظ في تطور هذه القاعدة المادية والبنية الفوقية المقابلة لها من قطر عربي/مغاربي لأخر. واسترشادا بالتحليل الماركسي-اللينيني الذي يقول بعجز الطبقة البرجوازية، في مرحلة انتقال النظام الرأسمالي الى الامبريالية عن انجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، فان على الطبقة العاملة وحلفائها من فلاحين فقراء وعموم المعدمين القيام بهذه المهمة. فوحدها الثورة التي ترتكز للعمال وحلفائهم، وتقودها أحزاب شيوعية ماركسية - لينينية، هي وحدها المؤهلة لإنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي. واخذا بهذا المعطى فالمهام المطروحة اليوم على الساحة العربية والمغاربية هي بناء أحزاب شيوعية تتولى انجاز هذه المهمة وان تعمل من اجل ذلك على تنسيق جهودها وتبادل تجاربها مع السعي لفهم الواقع المتحرك الذي تشتغل عليه والا تتردد في تأصيل النظرية الماركسية-اللينينية في البيئة العربية / المغاربية وتطويرها بالارتكاز على معطيات الواقع والتقدم العلمي والعمل موازاة مع ذلك على الاطلاع على تجارب الشعوب والأحزاب الشيوعية الأخرى والا تدخر جهدا من اجل المساهمة الفعالة في بناء اممية ماركسية جديدة.

حزب النهج الديمقراطي العمالي ومهام التحرر الوطني والديمقراطية

يمثل النهج الديمقراطي العمالي امتدادا للحركة الماركسية العالمية التي أطلقها ماركس وانجلز، والتي قدمت ملايين الشهداء من أجل التحرر وتقدم الانسان، وناضلت ولا زالت تناضل في كل بقاع العالم ضد همجية الرأسمالية ومن أجل بناء الاشتراكية في أفق الشيوعية ،وهو شكل من أشكال الاستمرارية السياسية والفكرية للحركة الماركسية اللينينية المغربية، وخاصة منظمة الى للأمام .وقد تشكل في ظروف موضوعية تميزت بانفتاح ثغرة في جدار القمع بفعل نضالات شعبنا من أجل الديمقراطية، واشتداد الضغط الدولي على النظام المخزني ،وفي ظروف ذاتية تمثلت في قناعة الانخراط العلني في العمل السياسي للمساهمة بشكل أكثر فعالية في نضال شعبنا من أجل التحرر الوطني والديمقراطية وفتح الطريق لبناء المجتمع الاشتراكي.

علال الجديد

فحزب النهج الديمقراطي العمالي ومنذ تأسيسه عام 1995 وصولا إلى مؤتمره الخامس ألقى على عاتقه مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والتي تعتبر لبنة من أجل التحرر من الإمبريالية والتبعية وتحقيق السيادة الوطنية، وتقرير مصير الشعب المغربي ومن أجل التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وبناء المجتمع الاشتراكي التي تلعب فيها الجماهير الشعبية بقيادة الطبقة العاملة الدور الرئيسي. لكونها الطبقة التي تعاني أكثر من غيرها من الاستغلال الرأسمالي المباشر وهي التي من مصلحتها، ليس انجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية فحسب، بل القضاء على الرأسمالية بمعية حلفاءها الموضوعيين الفلاحين وكادحي/ات الاحياء الشعبية وجزء من الطبقات الوسطى التي تتعرض هي الاخرى التفقير والبلترة بسبب السياسات الليبرالية المتوحشة (خوصصة جميع القطاعات).

إن انجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي يتطلب إذن تنظيم صفوف هذه الطبقات والفئات لخوض المعركة ضد أعداءها، لذلك يناضل النهج الديمقراطي العمالي من أجل المساهمة في بناء جبهة واسعة للطبقات الشعبية للتخلص من المخزن الذي يعيق أي تقدم اجتماعي وديمقراطي.

إن ما يعنيه حزب النهج الديمقراطي العمالي بالتحرر الوطني ليس فقط تحرير أجزاء من التراب الوطني من الاحتلال الاجنبي ،بل أيضا إنهاء السيطرة الامبريالية على بلادنا عبر استقلالية القرار السياسي وبناء اقتصاد وطني يستجيب لحاجيات الشعب المغربي وليس لحاجيات السوق العالمي الذي تسيطر عليه الشركات المتعددة الاستيطان. وأن تكون علاقات بلادنا مع الخارج متكافئة وتصب في مصلحة تطوير اقتصاد وطني همه الأول تلبية الحاجيات الأساسية لشعبنا . ولتحقيق هذه المهام ، وكما علمتنا تجارب الشعوب ، لا يمكن الاعتماد على البورجوازية التي أصبحت عاجزة عن انجاز مهام التحرر الوطني ،وأن هذه المهمة أصبحت منوطة بالطبقة العاملة وحلفاءها من فلاحين وكادحي الاحياء الشعبية على غرار الثورات التي ارتكزت على الطبقة العاملة بتحالف مع الفلاحين وقادتها أحزاب شيوعية ماركسية لينينية (روسيا والصين و فيتنام) أو ثورات قادها مناضلون ينهلون من الفكر الماركسي (كوبا ونيكاركوا). استطاعت هذه الثورات انجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية والخوض في تجارب بناء الاشتراكية. وهذا ما حدى بالنهج الديمقراطي العمالي باعتبار تأسيس حزب الطبقة العاملة مهمة مركزية وحاسمة. وأنها هي صاحبة المشروع الاشتراكي والوحيدة المؤهلة لقيادة النضال لإنجاز هذا المشروع بتحالف مع طبقات أو فئات أخرى. اعتبارا للمواقع التي تحتلها هذه الطبقة في خريطة علاقات الانتاج ونظرا لتخلف قوى الانتاج واتساع دوائر الاقصاء والتهميش في المجتمعات التابعة. لذا تقتضي مهام التحرر والديمقراطية والاشتراكية مساهمة حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في بناء جبهة الطبقات الشعبية والعمل على قيادتها وجعل نضالها يصب في النضال العام للتخلص من المخزن العدو الأكثر شراسة والذي يقف سدا منيعا أمام أي تقدم في مسار التحرر والديمقراطية.

كما يسعى حزب النهج الديمقراطي العمالي على مستوى العالم العربي والمغاربي الى تطوير التنسيق والتضامن مع القوى المناضلة ضد المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة.

> **إن انجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي يتطلب إذن تنظيم صفوف هذه الطبقات والفئات لخوض المعركة ضد أعداءها، لذلك يناضل النهج الديمقراطي العمالي من أجل المساهمة في بناء جبهة واسعة للطبقات الشعبية للتخلص من المخزن الذي يعيق أي تقدم اجتماعي وديمقراطي.**

لماذا تراجعت حركات التحرر الوطني في شمال أفريقيا ؟

تراجعت حركات التحرر في الدول المغاربية (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) بسبب عدة تحولات و معطيات تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية، فيما يلي أبرز هذه الأسباب:

تحقيق الاستقلال «الشكلي» ونهاية الاستعمار المباشر :

– معظم الدول المغاربية حصلت على استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين (المغرب وتونس 1956، الجزائر 1962، ليبيا 1951، موريتانيا 1960)، مما قلل من الحاجة إلى حركات تحرر وطنية بعد زوال الاستعمار المباشر، وقمع و تصفية المقاومين الذين رفضوا تسليم السلاح حتى الحسم في السلطة وطبيعة الحكم.

تأسيس أنظمة حكم مركزية قوية :

– بعد الاستقلال، سيطرت أنظمة حكم ذات طابع سلطوي أو عسكري في بعض الدول (مثل نظام الحكم في ليبيا تحت معمر القذافي، أو النظام العسكري في الجزائر)، وقمعت المعارضة والحركات التحررية الجديدة التي قد تهدد سلطتها.

التحول نحو الصراعات الداخلية والانقسامات :

– بدلا من مواجهة الاستعمار الخارجي، تحولت بعض الدول إلى صراعات داخلية، مثل الصراع بين الحكومة الجزائرية والجماعات الإسلامية في التسعينيات، أو الانقسامات القبلية والسياسية في ليبيا بعد سقوط القذافي.

التبعية الاقتصادية والضعف التنموي:

تواجه دول شمال أفريقيا تحديات اقتصادية كبيرة، مثل البطالة، الفساد، وعدم التوزيع العادل للثروة، مما حوّل اهتمام الشعوب من النضال التحرري إلى المطالبة بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

التدخلات الخارجية والتبعية للقوى الكبرى:

أصبحت بعض دول المغرب العربي تعتمد على دعم القوى الدولية (أوروبا، الولايات المتحدة، روسيا، أو الخليج)، مما حدّ من استقلاليتها وقدرتها على تبني خطاب تحرري جذري.

فشل مشروع الوحدة المغاربية:

تأسس اتحاد المغرب العربي عام 1989 لتعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي، لكنه فشل بسبب الخلافات بين الدول الأعضاء (مثل النزاع المغربي-الجزائري حول الصحراء الغربية)، مما أضعف أي حركة تحررية مشتركة.

صعود الحركات الاحتجاجية السلمية:

– بدلا من الحركات المسلحة، ظهرت حركات احتجاجية سلمية مثل «الربيع العربي» (2010-2011) التي طالبت بالإصلاح الديمقراطي، مما غير طبيعة النضال من التحرر الوطني إلى المطالبة بالحقوق والحريات،و الانتفاضات الشعبية ذات المطالب المادية المباشرة.

تراجع الخطاب القومي والثوري.

– بعد نهاية الحرب الباردة، تراجع الخطاب القومي العربي والاشتراكي الذي كان يغذي حركات التحرر، لصالح خطابات إسلامية أو ليبرالية أو محلية.

القمع الأمني والمخابرات :

– اعتمدت العديد من الأنظمة على أجهزة أمنية قوية لقمع أي حركات معارضة، سواء كانت تحررية أو إسلامية أو يسارية، مما أضعف قدرتها على التنظيم.

التحديات الأمنية الجديدة (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية)

– ظهور تهديدات جديدة مثل الإرهاب (تنظيم القاعدة، داعش) جعل الحكومات والرأي العام يركزون على الأمن بدلا من الخطاب التحرري التقليدي.

تجارب حركات التحرر بدول الطوق

حسن ج.

ظهرت حركات التحرر عالميا بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تشذ الدول العربية والمغاربية على هذه الموجة، لكن سنقتصر في هذه المساهمة على تجارب وواقع حركات التحرر في دول الطوق، هذا الإسم الذي أطلقه الراحل جمال عبد الناصر عن الدول المحيطة بفلسطين والتي احتل الكيان الصهيوني أجزاء منها بدعم مباشر من بريطانيا ثم الامبريالية العالمية لاحقا وهي مصر وسوريا والأردن ولبنان ويمكن إضافة العراق لكونها محاذية للأردن وما كانت تمتلكه من ترسانة حربية فما يميز مصر وسوريا والعراق هو كونها عرفت «انقلابات/ ثورات» قام بها الناصريون في مصر وحزبي البعث في كل من سوريا والعراق وهي أحزاب قومية ذات إيديولوجية، شعاراتها اشتراكية لكن في عمقها هجينة، يمكن تجاوزا اقتصاداتها برأسمالية الدولة مع توظيف الدين والعشيرة للبقاء في الحكم. فالأردن كنظام ملكي عشائري ليست له أية مقومات للمواجهة مع إسرائيل، بل قام بمجزرة في حق الشعب الفلسطيني في أيلول الأسود سنة 1970 أما لبنان بحكم تركيبته البشرية والاجتماعية وتنوعه، مكنه من امتلاك ثقافة المقاومة واستطاع توظيف موقعه الجيوستراتيجي للصمود أمام الآلة الصهيونية والامبريالية، لكنه لوحده لا يمتلك مقومات المواجهة، أما الدول، مصر وسوريا والعراق فإن مساحاتها وموقعها الاستراتيجي وعدد سكانها، إضافة إلى الترسانة العسكرية التي تتوفر عليها الدول الثلاث تجعل منها بلدان يمكن أن يضرب لها ألف حساب في أي صراع خاصة مع العدو الصهيوني، لكن شريطة أن تكون الجبهات الداخلية لكل دولة متراصة وقوية، مما يفرض على هذه الدول أن تجعل من الإنسان محور أي تنمية، لكن بما أن الحكام في هذه البلدان من البرجوازية المتوسطة، هاجسها الأساسي هو البقاء في السلطة حتى لو كان ذلك ضد مصالح عموم الكادحين/ات، وهذا ما أدى بالأحزاب الحاكمة بهذه البلدان إلى اضطهاد الأحزاب الشيوعية بها وقتل واعتقال العديد من أطرها، بل والتحالف مع الإسلام السياسي ضدهم كما وقع في مصر، هذا الواقع أدى إلى هزائم أمام الكيان الصهيوني سواء في 1956 أو 1967 والتي أثبتت أن هذه القوى غير مؤهلة لا طبقيا ولا إيديولوجيا لقيادة سيرورة التحرر، هذه الهزائم وعوامل أخرى وخاصة أهمية البترول في الصراع الدولي وفي الاقتصاد، دفعت بعديد من الدول العربية الدخول مع الكيان الصهيوني في حرب أكتوبر 1973 التي تم توقيفها بعد انتصار رمزي للجيوش العربية والمغاربية بمبرر البحث عن السلام وهذا ما مهد إلى اتفاقية كامب ديفيد الخيانية بين الكيان الصهيوني ومصر بقيادة أنوار السادات وبدعم من أنظمة خادمة للإمبريالية ومنها المغرب، هكذا فبعد أن كان القوميون يرفعون شعار «لا حرب بدون سوريا ولا سلام بدون مصر» ويؤكدون على وحدة مصير الشعوب العربية أصبحوا ينادون بالواقعية السياسية وبتصفية الحسابات بينهم خاصة بين حزبي البعث بكل من سرويا والعراق، تاركين مصالح الشعوب التي يتكلمون باسمها تضيع هكذا بدأ التراجع وتتالت هجومات الصهيونية والإمبريالية العالمية، مما شكل شرطا موضوعيا لميلاد الانتفاضة الأولى للشعب الفلسطيني سنة 1987 ثم الثانية، غير أن غياب الدعم الفعلي لهذه الانتفاضة ونزوح القيادة الفلسطينية بقيادة الراحل ياسر عرفات للسلام الأقرب إلى الاستسلام من خلال اتفاقية أوسلو سنة 1993، خاصة بعد تدمير القوة العسكرية لدولة العراق في حرب الخليج الأولى سنة 1990، تعد انتصاراً حقيقيا للصهيونية التي استطاعت نقل التناقضات إلى داخل البيت الفلسطيني، بعدما وضعت سلطة على المقاس، هي مجرد إدارة فلسطينية للقيام بمهام لصالح الكيان الصهيوني، اعتقال كل مناهض الإتفاقية والتبليغ عنهم لدى الكيان من أجل اعتقالهم أو اغتيالهم.

هذا الوضع، خاصة بعد أن أصبحت غزة أكبر سجن مفتوح في العالم، أدى إلى إحياء المقاومة المسلحة بالقطاع آخرها طوفان الأقصى بتاريخ 7 أكتوبر 2024. لكن مع تغيير الشروط الموضوعية بالمنطقة خاصة بعد تكالب أغلب الدول العربية على القضية الفلسطينية وصمت المنتظم الدولي على المخطط الصهيو-أمريكي، فماذا نحن فاعلون/ات؟

حركات التحرر في مصر

لعبت حركة التحرر دورًا محوريًا في تاريخ مصر الحديث، بدءًا من مقاومة الاحتلال البريطاني، مرورًا بثورة 1919، وصولًا إلى ثورة 23 يوليو 1952 التي قادها الضباط الأحرار وأطاحت بالملكية. ومع ذلك، شهدت هذه الحركات تقلصًا في تأثيرها لاحقًا لأسباب متعددة، منها:

أسباب ظهور حركات التحرر المصرية:

1 – الاحتلال الأجنبي: كانت مصر تحت الاحتلال البريطاني (1882–1956)، مما أثار حركات مقاومة وطنية مثل ثورة 1919 بقيادة سعد زغلول.

2 – النستبداد الملكي: سيطرة النظام الملكي الفاسد (أسرة محمد علي) وتحالفه مع البريطانيين أدى إلى سخط شعبي.

3 – احتداد الصراع الطبقي: تفاوت اقتصادي كبير بين الفلاحين والعمال مقابل النخبة الحاكمة والمالكة للأراضي.

4 – التأثر بأفكار التحرر العالمية: مثل القومية العربية، والاشتراكية، وحركات التحرر في آسيا وأفريقيا.

أسباب خفوت حركات التحرر لاحقًا:

1 – التحول إلى نظام سلطوي: بعد 1952، تحولت مصر إلى نظام عسكري مركزي تحت حكم جمال عبد الناصر، ثم أنور السادات وحسني مبارك، مما قلص مساحة العمل السياسي المستقل.

2 – القمع الأمني: تعرضت الحركات المعارضة، سواء اليسارية أو الإسلامية أو الليبرالية، لملاحقات أمنية شديدة، خاصة بعد انتفاضة 1977 وثورة 2011

3 – التغيرات الإقليمية والدولية:

– توقيع معاهدة كامب ديفيد (1979)مع الكيان الصهيوني غيّر أولويات مصر من الصراع العربي–الصهيوني إلى الاستقرار الداخلي.

– تراجع الدعم السوفيتي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (1991)، مما أضعف الحركات الاشتراكية.

4 – السياسات الاقتصادية: تحول السادات إلى «الانفتاح الاقتصادي» في السبعينيات، وتبني مبارك لسياسات نيوليبرالية، فاقم الفوارق الاجتماعية وأضعف الحركات الثورية.

5 – ضعف وتشتت قوى المعارضة: انقسام القوى السياسية بين إسلاميين (الإخوان المسلمين) وعلمانيين ويساريين، مما أفقدها القدرة على توحيد الصفوف.

6 – ثورة 2011 وما بعدها: رغم نجاح الثورة في إسقاط مبارك، إلا أن الصراع بين الإسلاميين والعسكر، ثم انقلاب 2013، أدى إلى إعادة نظام أكثر قمعًا تحت حكم عبد الفتاح السيسي.

– تحولت مصر من دولة رائدة في حركات التحرر إلى دولة تسيطر عليها المؤسسة العسكرية والأمنية.

– تراجع دور الحركات الشعبية بسبب القوانين المقيدة (مثل قانون التظاهر 2013) والرقابة المشددة.

– استمرار الاحتجاجات العمالية والاجتماعية (مثل إضرابات عمال المحلة 2008)، لكن دون قدرة على إحداث تغيير جذري.

باختصار، خفوت حركات التحرر في مصر نتج عن تحول النظام إلى سلطوية عسكرية، القمع، والتغيرات الجيوسياسية، إضافة إلى إضعاف المجتمع المدني والمعارضة. ومع ذلك، تبقى الروح الاحتجاجية موجودة، وإن كانت بشكل متقطع تحت ضغوط أمنية شديدة.

حول مقاومة الاستبداد في السودان

ا. زهرة

شهد السودان أزمة اقتصادية بلغت ذروتها عام 2018، إذ واجهت البلاد نقصا حادا في العملة المحلية والنقد الأجنبي، وارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية، فاندلعت احتجاجات شعبية تطالب بإسقاط نظام الرئيس عمر البشير.

قادت تلك الاحتجاجات –التي انطلقت في دجنبر –2018 قوى سياسية إضافة إلى تجمع المهنيين السودانيين، وهو كيان يضم عددا من النقابات المهنية.

في الأول من يناير 2019 أطلقت مجموعة من القوى السياسية والمدنية «إعلان الحرية والتغيير»، التي يضم مجموعة من الأحزاب والتنظيمات المدنية السودانية من توجهات فكرية وسياسية متعددة.وطالبت بتشكيل حكومة انتقالية من كفاءات وطنية تحكم البلاد 4 سنوات. وأكدت تمسكها بمطالب الشارع السوداني عبر الأشكال السلمية كافة، ودعت القوات النظامية للانحياز إلى الشعب ومصلحة الوطن.

ومن أبرز الكيانات النقابية فيه «تجمع المهنيين السودانيين»، إضافة إلى أحزاب ذات توجهات اشتراكية منها «التجمع الاتحادي»، وماركسية مثل «الحزب الشيوعي السوداني»، وأخرى إسلامية مثل «حزب المؤتمر الشعبي»، فضلا عن عدد من الكيانات التي تمثل توجهات فكرية أخرى.

تتميز الثورة في السودان بالدور الريادي للحزب الشيوعي السوداني الذي يواجه بحزم كل محاولات الالتفاف على الثورة و شق وحدة تحالف «قوى اعلان الحرية و التغيير»، مستلهما دروس التجربة الطويلة و المريرة للحزب و الطبقة العاملة و الكادحين السودانيين مع النظام الدموي.

فمنذ بداية الحرب تتعرض قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة والنقابات لحملات متواصلة من التجريم بهدف تصفيتها وإضعاف تأثيرها على مسار الأوضاع العامة في السودان.

إن الحرب التي تدور رحاها الآن في السودان تحركها في المقام الأول أجندة ذاتية تخص أجندة الاستحواذ الكامل على السلطة ومحاولة كل منهما قطع الطريق على الآخر، كما ضمت تركيبة الانقلاب أيضا عدداً من الكيانات الأهلية والقبلية... جمعت كل هؤلاء دوافع متباينة، ولكنهم تواطؤوا جميعاً على دعم الانقلاب ووقف عملية الانتقال الديمقراطي في السودان. أضف إلى هذه المشاحنات الداخلية التدخل الخارجي الذي يمكن أن يجعل في وقت قريب مسألة إيقاف الحرب خارج أيدي السودانيين أنفسهم.

كما ان الصراع المحتدم حاليا حول السودان، هو إحدى ملامح مشروع أجنبي واسع تحرّكه قوى دولية نافذة من اجل دوافع اقتصادية وجيوسياسية وأيديولوجية متداخلة، وهو جزء من خطة إعادة تشكيل المنطقة التي تقودها دول المركز(الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا...)

كما ساهم التدخل المصري والإماراتي المستمر في تأجيج الحرب وانداعها، من اجل مصالح اقتصادية ضخمة تسعى الإمارات إلى الحفاظ عليها وزيادتها، من تدفق غير منقطع للذهب السوداني نحو أراضيها، إلى النفوذ على البحر الأحمر والمشاريع الزراعية ، وصولا إلى مشروع في شرق أفريقيا يستهدف السيطرة على حركة التجارة البحرية والموانئ.(مصالح اقتصادية، و عسكرية وجيوسياسية...)

لقد كان لهذا التدخل الأجنبي عواقب كارثية على السودان، فقد أدى الصراع المستمر إلى نزوح الملايين وخلق واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم ن بتزايد الانتهاكات بشكل غير مسبوق. وفي خضم الحرب الحالية التي يشهدها السودان، تواجه المرأة السودانية تحديات غير مسبوقة، اذ تتعرض لانتهاكات جسيمة، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي، الذي يُستخدم كسلاح في النزاع، كما يواصلن المطالبة بوقف الحرب، وتحقيق العدالة، تأكيدا على أن لا مستقبل للسودان دون مشاركة النساء في بناء السلام وصنع القرار.

«ان السيرورة الثورية في السودان تبين بما لا يدع مجالا للشك ان توفر قيادة تضم قوى سياسية يسارية و ليبرالية و اسلامية معتدلة و نقابية و حركات اجتماعية و مجتمعية لها برنامج واضح لتغيير النظام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي القائم تصرفه تدريجيا بواسطة شعارات ملائمة لكل فترة مسالة حاسمة. فتوفر هذه القيادة على برنامج جعلها قادرة على الحفاظ على المبادرة و عدم الاكتفاء بطرح ضرورة رحيل راس النظام، بل طرح البدائل المناسبة لكل فترة.»(الحريف)

الحل السياسي لهذه الحرب هو ما يجب أن تصطف في سبيله جميع القوى المدنية والوطنية المختلفة، حل سياسي مبني على أسس الجيش القومي والمهني الواحد وحل جميع المليشيات المسلحة عبر عملية للإصلاح وإعادة الهيكلة، والتسريح وإعادة الدمج متوافق عليها وتحت سلطة انتقالية مدنية وديمقراطية.

حين يخرج الكتاب المرتزقة من جحورهم لمهاجمة المقاومة والزعم بهزيمتها

عليان عليان

منذ بداية معركة طوفان الأقصى التاريخية في السابع من أكتوبر2023 والعدوان الصهيوني الذي تلاها على مدى ثلاثة عشر شهراً ، لم تنفك قيادة السلطة الفلسطينية على تقديم أوراق اعتمادها للكيان الصهيوني وللإدارة الأمريكية ، من أجل أن تتولى حكم قطاع غزة مقدمة الوعود بضمان أمن الكيان الصهيوني ، وفي الذاكرة الوثيقة التي حملها أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة وضابط الارتباط السابق مع الكيان الصهيوني « حسين الشيخ» لرئيس مجلس الأمن القومي في الكيان « مائير بن شبات ، التي تشرح فيها قيادة السلطة مشروعها في حال مكنها العدو من حكم القطاع ، وفي الذاكرة أيضاً محاولة أعداد لا بأس بها من عناصر أمن السلطة التسلل للقطاع مختفية في الشاحنات التي تنقل المساعدات للقطاع ، حيث جرى إلقاء القبض عليهم من قبل جهاز أمن المقاومة ، واعترفوا بالمهمة الموكلة لهم بشأن زعزعة الأمن في القطاع لإضعاف الجبهة الداخلية للمقاومة.

وبعد العدوان الجديد على قطاع غزة منذ الثامن من مارس (آذار) الماضي أطلق «منير الجاغوب «– منظر سلطة التنسيق الأمني - تحليله الساذج الذي لا يقف على إصبع وليس على قدم أو قدمين، حول حركة حماس الذي جاء فيه :

1. بأن حماس بسلوكها أصبحت أداة وظيفية للاحتلال وأن (إسرائيل) نجحت في استخدام حماس كأداة داخلية لتفكيك البنية الوطنية الفلسطينية، والآن بعد انتهاء المهمة تُرسم ملامح النهاية التدريجية للحركة بصيغة الخروج الوظيفي.
2. أن السردية الأخيرة لحركة حماس، ما هي إلا محاولة منها للهروب من الإعتراف عبر إنتاج «بطولة الضحية»، وذلك بعد تصاعد الإبادة في غزة، وأن الحركة تعمل عبر خطابها الإعلامي على تثبيت سردية جديدة عناوينها: لقد انتصرنا لأننا لم نهزم نفسياً، خرجنا مرفوعين الرأس لأننا صمدنا، وأن العرب خانونا وليس العدو هو من أسقطنا، وهكذا انتصر المشروع الإسرائيلي جزئيًا، لأنه هندس حركة حماس واستخدمها، ثم قرر ركنها جانبًا.

–3 وأن حماس أصبحت عدواً ، يمكن التنبؤ به والسيطرة على نطاق فعله وهو ما تسميه دوائر صنع القرار الإسرائيلي بـ «عدو تحت السيطرة–Controlled Opposition « بعد أن ضربت «حماس« – على حد تعبير الجاغوب – وحدة القرار الفلسطيني عبر تعدد مرجعياتها.

تحليل في غاية البؤس والسذاجة

هذا التحليل غاية في السذاجة، كونه يبحث عن مسوغ لضرب مشروع المقاومة والتآمر عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى كونه محاولة يائسة وبائسة لتعبئة الشارع ضد المقاومة الفلسطينية، لصالح الكيان الصهيوني.

وهذا التحليل المزعوم لا يستحق الرد عليه لأنه ليس بتحليل، إنما محاولة بائسة للتغطية على نهج سلطة التنسيق الأمني، الذي يزعم أن السلطة هي حاضنة المشروع الوطني وأن الآخر (حماس) عدو للمشروع الوطني ، جراء تحالفها مع أطراف محور المقاومة التي يسميها الجاغوب « مرجعيات خارجية» في الوقت الذي يعتبر فيه اتفاقيات أوسلو مرجعية للقرار الفلسطيني .

كما أن منظر أمن السلطة « الجاغوب « يتجاهل (أولا) معركة طوفان الأقصى التي هزت العدو الصهيوني وطرحت سؤال الوجود لدى المستوطنين لأول مرة منذ نكبة 1948. ويتجاهل (ثانيا) أن الولايات المتحدة ودول الغرب الرأسمالي هبت لنجدة العدو من السقوط النهائي وأمدته بما يزيد عن (80) ألف طن من القنابل والذخائر ما يوازي (3) قنابل ذرية توازي الواحدة منها قوة القنابل التي ألقيت على مدينتي ناكازاكي وهيروشيما اليابانيتين في الحرب العالمية الثانية.

ويتجاهل (ثالثاً) حقيقة أن فصائل المقاومة في القطاع رفعت شعار « شركاء في الدم شركاء في القرار» ، وطبقت هذا الشعار على أرض الواقع ، وأن المقاومة بقيادة كتائب القسام وبمشاركة فعالة من سرايا القدس وكتائب أبوعلي مصطفى وكتائب المقاومة الوطنية وكتائب شهداء الأقصى وغيرها هزمت العدو على مدى ثلاثة عشر شهر من الحرب باعتراف العديد من الجنرالات السابقين في الكيان الصهيوني ، وعلى رأسهم قائد القوات البرية السابق الجنرال « اسحق بريك»، وألحقت بالعدو خسائر هائلة على الصعيد البشري ، وخلقت أزمة سياسية اقتصادية غير مسبوقة في الكيان الصهيوني ، وضربت في الصميم الدور الوظيفي للكيان الصهيوني ، وأحدثت انقلاباً في الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية بعد أن أصبحت القضية الفلسطينية، جراء نهج أرباب السلطة مركونة في زاوية التجاهل والنسيان .

ويتجاهل (رابعاً) أن العدو فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق أي هدف من أهداف الحرب ممثلة بالقضاء على « حماس» وفصائل المقاومة، وتحرير أسراه بالقوة، وتنفيذ خطة تهجير أبناء الشعب الفلسطيني من قطاع غزة.

حين يخرج كتبة السلطة وأزلامها من جحورهم

وهنا في هذا المقال، أتوقف من موقع انتمائي الفكري القومي واليساري لأسجل ما يلي:

–1أن أزلام السلطة والكتاب المرتزقة بعد أن فاتهم قطار الجماهير، وبعد أن باتت السلطة معزولة تماما عن جماهير الشعب الفلسطيني باتو يفركون أياديهم فرحاً، في ضوء توقعهم أن العدوان الجديد على قطاع غزة منذ الثامن عشر من مارس (آذار) الماضي، وفي ضوء حرب التجويع منذ 2 مارس (آذار) الماضي، بأن « حماس» وبقية فصائل المقاومة سترفع الراية البيضاء.

–2 خرج أزلام السلطة وأشباه المثقفين والكتاب المرتزقة من جحورهم ، وباتوا يوظفون حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي ، لشن الهجوم على المقاومة، متجاهلين أن المقاومة رغم الحصار المطبق عليها من دول الإقليم لا تزال في أوج قوتها ، وجاهزة لهزيمة العدوان الصهيوني المدعوم أمريكيا مجدداً ، في حال توغله من أطراف القطاع إلى داخله ، وعليهم أن يتذكروا ماذا فعلت المقاومة بهجوم خطة الجنرالات على جباليا وبيت حانون وبيت لاهيا، قبل قرار وقف إطلاق النار ، يوم أطبقت المقاومة على قوات الاحتلال وحصدت المئات من أرواح الجنود و من كبار الضباط الصهاينة.

ولا يكاد يمر يوم أو لحظة دون أن يمعن» الكتبة المرتزقة» ، من أدعياء الثقافة والطارئين على العمل السياسي ، في مهاجمة المقاومة وفي المقدمة منها كتائب القسام الذراع العسكري لحركة حماس وسرايا القدس، وبقية فصائل المقاومة ، بزعم أنها ضد المشروع الوطني الذي تمثله السلطة الفلسطينية ، متجاهلين عن عمدٍ أن سلطة التنسيق الأمني بذلت جهداً كبيراً في تدمير المشروع الوطني، من خلال تنصيب نفسها وكيلاً أمنياً للاحتلال، مهمتها الرئيسة مطاردة رجال المقاومة واعتقالهم ، وأنها تقف صامتة ذليلة أمام هجمات المستوطنين على بلدات الضفة الغربية.

أدعياء الثقافة والطارئين على العمل السياسي –عبيد الكيان الصهيوني وأداته المحلية في الضفة الغربية– يهاجمون صباح مساء المقاومة في قطاع غزة، ويستثمرون آلام وصرخات الأهل في القطاع جراء حرب الإبادة والتجويع باتجاه تحريك الشارع ضد المقاومة ولإضعاف جبهتها الداخلية ، وهم في التحليل النهائي في خندق الكيان الصهيوني وأبواق له على أمل الحصول على موقع في كعكة العمالة ، ولا يختلفون في تحريضهم على المقاومة عن الناطق العسكري الصهيوني «أفيخاي ادرعي» .

أسئلة برسم الإجابة

وتبقى أسئلة برسم الإجابة، للذين يهاجمون كتائب القسام وسرايا القدس وكتائب أبو علي مصطفى وكتائب المقاومة الأخرى، وللذين يزعمون حرصهم الكاذب على المشروع الوطني الفلسطيني؟

1. هل اتفاقيات أوسلو التي اعترفت بحق الكيان الصهيوني بالوجود تنتمي للمشروع الوطني الفلسطيني؟
2. هل التنسيق الأمني « المقدس» مع الاحتلال جزءاً من المشروع الوطني الفلسطيني؟
3. هل من يطالب بالعودة لحكم قطاع غزة، ليطبق نهج التنسيق الأمني في القطاع كما هو الحال في الضفة الغربية ...هل ينتمي للمشروع الوطني الفلسطيني؟
4. وهل من يهاجم المقاومة في قطاع غزة ويتماهى مع المتحدث العسكري الصهيوني «أفيخاي ادرعي» ينتمي للمشروع الوطني؟
5. وهل من ينزع الألغام المنصوبة لقوات الاحتلال في مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس والفارعة ينتمي للمشروع الوطني؟
6. وهل من يطارد رجال المقاومة في الضفة ويزج بهم في المعتقلات ينتمي للمشروع الوطني الفلسطيني؟
7. وهل من حاصر مخيم جنين لمدة 45 يوما وحارب رجال المقاومة ليسهل عملية اقتحام العدو له لاحقاً ينتمي للمشروع الوطني؟
8. وهل من يقبل أن تكون القرى الفلسطينية مستباحة من قبل المستوطنين دون تدخل لحمايتها ينتمي للمشروع الوطني الفلسطيني؟
9. وهل من يطلب من رجال الأمن الفلسطيني بالاختفاء فوراً حال دخول قوات الاحتلال أي مدينة أو قرية أو مخيم فلسطيني، ينتمي للمشروع الوطني الفلسطيني؟
10. وهل من يتخذ قراراً بوقف رواتب ومخصصات الأسرى وعوائلهم ينتمي للمشروع الوطني الفلسطيني؟
11. وهل من يشارك في مؤتمرات هرتزيليا الصهيونية المختصة برسم الاستراتيجية الأمنية للكيان الصهيوني، ينتمي للمشروع الوطني الفلسطيني؟
12. وهل من تخلى عن الميثاق الوطني الفلسطيني ينتمي للمشروع الوطني الفلسطيني؟
13. وهل من ضرب المشروع الوطني الاستراتيجي لمنظمة التحرير ينتمي للمشروع الوطني الفلسطيني؟
14. وهل من يخاطب مجلس الأمن قائلا: «من شان الله احمونا» قائداً للمشروع الوطني؟

وأخيرا: هل من يتهم كتائب القسام وسرايا القدس وكذلك كتائب أبو علي مصطفى وكتائب شهداء الأقصى والمقاومة الوطنية المتحالفة مع حماس في معركة طوفان الأقصى، والتي قدمت معظم قياداتها شهداء على درب الحرية والتحرير عملاء للكيان الصهيون ... هل من يتهمها لديه أدنى حس وطني؟

من المشروع توجيه نقد لأي فصيل فلسطيني، ولا يوجد أي فصيل فوق النقد، لكن من غير المشروع مهاجمتها لأنها تمثل ضمير الشعب وترفع راية تحرير فلسطين من النهر إلى البحر ولا تساوم على حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، ولأنها في معركة طوفان الأقصى هزمت الكيان الصهيوني ونقلت مسألة تحرير فلسطين من دائرة الإمكانية التاريخية إلى زاوية الإمكانية الواقعية، ولأنها سددت ضربة نجلاء لنهج التطبيع المذل.

عن بوابة الهدف

حمى الحرب تجتاح النخب الحاكمة بالقارة الأوروبية

مع انفجار الازمة الاقتصادية والمالية للنظام الرأسمالي سنة 2008 تغيرت اهداف هذا الاتحاد جذريا وازداد وضعه الاقتصادي والاجتماعي تعقيدا خاصة مع ظهور جائحة كورونا واقدام الاتحاد الروسي على اجتياح اوكرانيا. فقد سجل الكثير من المتتبعين للوضع بالقارة العجوز ان هذين العاملين شكلا المبررات التي اعتمدتها النخب الاوربية الحاكمة لتبني المزيد من السياسات النيوليبرالية وتشديد الخناق على المهاجرين، خاصة الغير أوروبيين منهم، والتوجه نحو تسليح القارة وتحويل الاتحاد الأوربي من مجموعة اقتصادية الى "حلف عسكري" تخطط حكوماته وتنسق لبناء اقتصادياتها على الصناعة العسكرية وتخصص لهذا الغرض أموالا طائلة. هكذا اجتاحت حمى الحرب القارة الأوروبية بعد ان بررت حكوماتها هذا التوجه بالتهديد العسكري، بل التهديد الوجودي حسب قول ماكرون، الذي تمثله موسكو، وهو مبرر لا يصمد امام الواقع. فموسكو، وفق اراء غالبية المحللين البارزين، المحايدين بالطبع، لا تشكل تهديدا على أحد. فبخصوص غزو بوتين لأوكرانيا فقد جاء كرد على توسع الناتو وعسكرة أوكرانيا والتهديد بإلحاقها بالحلف الأطلسي الامر الذي ترى فيه روسيا تهديدا لها وخطرا حقيقيا على وجودها.

ان عودة ترامب للبيت الأبيض ودعوته لفتح المفاوضات بين الروس والاوكرانيين بهدف وقف حرب دامت زهاء ثلاثة سنوات نتج عنها مقتل الأبرياء من الجانبين وتدمير البنية التحية لأوكرانيا، واجهها الاوربيون بدعوة أوكرانيا للاستمرار في الحرب. بذلك يتضح بجلاء كيف ان أوروبا هي أكبر المشجعين للنزاعات وتأكد للجميع ان بروكسيل تتبنى علنية وبشكل فاضح دور الداعم للحرب وتسعى لان تقود العالم نحو الهلاك المحقق. وهذا الامر لا يتوقف عند الدعوات والخطابات المعادية لروسيا والصين بل ان الامر يتعدى ذلك. ففي افريقيا كما في الشرق الأوسط وآسيا يحاول الاتحاد الأوربي تعزيز الفوضى على امل ان تسعفه في تأجيل انهيار الفضاء الأوروبي الذي أصبح منذ مدة في موت سريري. هكذا فبعد ان كان هذا الاتحاد مجرد خادم مطيع يأتمر بأوامر واشنطن، ها هو اليوم يسعى لمتابعة نفس المنهجية وهذه المرة بوسائله الخاصة. فبأفريقيا مثلا وبخصوص النزاع المستمر شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي كانت ورائه الجارة "رواندا" فالحكومات الاوربية، وبلجيكا تحديدا، لا تتوقف عن تأجيج الاقتتال بحيث تعمل على تخريب كل المبادرات الافريقية للسلام لاسيما تلك التي تقودها انغولا. ومعلوم ان هذه التصرفات تجد تفسيرا لها في طبيعة هذه الأنظمة الاستعمارية التي تسعى لنهب الموارد الاستراتيجية الأفريقية. ان هذا الهدف هو نفسه الذي يبرر تدخل الأنظمة الغربية في الشرق الأوسط، كما هو الحال بفلسطين وسوريا حيث أظهر الغرب وجهه القبيح بتماديه في تقديم الدعم العسكري والمالي والدعائي لكيان استيطاني يرتكب أبشع المجازر في حق مدنيين عزل بالضفة والقطاع، وفي الوقت نفسه يقوم بالتغطية بل بتشجيع مليشيات إرهابية في سورية اقامت نظاما إرهابيا بهذا البلد وشرعت في تقتيل أقليات دينية وغيرها بطريقة وحشية، وهذا بعد ان كان هذا الغرب نفسه هو من وضع هذه المليشيات بالأمس القريب ضمن لائحة المجموعات الإرهابية. ان هذا الانقلاب في الموقف ليس له من معنى من غير ان الوحوش الغربية قد تحالفت اليوم مع وحوش تكفيرية. وهل يشكل هذا مفاجأة؟ بالطبع لا. فهذا هو الوجه الحقيقي للغرب الامبريالي، فهو المسؤول على أسوأ الفظائع عبر التاريخ بدأ بإبادة الهنود الحمر بأمريكا وتجارة الرقيق بأفريقيا واشعال الحربين العالميتين، كما كان وراء ظهور الطاعون النازي وتقتيل الأبرياء بكل من الهند وفيتنام والجزائر وغيرها كثير.

ان ما تستعد له النخب الحاكمة الاوروبية من عسكرة للقارة العجوز اليوم هو جزء من تجليات الازمة الاقتصادية لسنة 2008 وانعكاسات للازمة الصحية ولسياسة الحصار الاقتصادي التي تبنته في حق روسيا وحرمت بذلك نفسها من الغاز الروسي الجيد والرخيص. فالادعاء بان روسيا تشكل خطرا على الاتحاد الأوربي، كما صرح بذلك ماكرون او القول بان ترامب قد خذل الاوربيين وان على هذه الأخيرة ان تكثف جهودها العسكرية وتستعد للحرب لأنها مهددة من طرف بوتين ما هي الا ذرائع واهية لإخفاء الأسباب الحقيقية للعسكرة الحالية. ان السبب ليس بالضرورة نتيجة لصراعات جيوسياسية مع روسيا او الصين او الولايات المتحدة الامريكية بل هو نابع من طموحات الرأس مال الاحتكاري الذي يرغب في مراكمة المزيد من الأرباح وتوسيع نطاق احتكاراته. من اجل ذلك فهو يسعى لتأمين استثماراته بالأسواق الأجنبية وتوفير المزيد من الامدادات من المواد الخام منخفضة التكلفة، وحتى يتسنى له ذلك فان توفره على جهاز عسكري قوي بات امرا ضروريا، وقد تساعده عسكرة الاقتصاد هذه في نفس الوقت على ضخ بعض الاوكسجين في قطاعات صناعية وان على حساب قطاعات أخرى. وهكذا فمن الواضح ان الدافع الحقيقي وراء سباق التسلح الذي تبنته الحكومات الأوروبية اليوم هو الحصول على المزيد من الأرباح وتوسيع الرأس مال الاحتكاري الغربي. أكثر من ذلك فالرأسمالية كانت دوما في حاجة للحروب، ففي نهاية القرن التاسع عشر لم يعد رأس المال يعتمد على مجرد تصدير السلع بل أصبح يرتكز على الاستثمار بالدول الاجنبية فزاد من ميزانيته العسكرية واقام القواعد العسكرية بالخارج في محاولة منه لحماية وتوسيع استثماراته. واليوم إذا كانت بريطانيا وفرنسا أكثر عدوانية تجاه روسيا ومتعاطفة مع أوكرانيا فذلك لان الأولى قد ابرمت منذ 2013، عبر شركة «شال»، اتفاقا لمدة 50 عاما لاستغلال حقول الغاز الطبيعي ما بين «خاركيف» و«دونيتسك» غير ان الغزو الروسي جمد هذا الاستثمار. اما فرنسا فهي غارقة في أزمات متلاحقة منها السياسية والاجتماعية وازمة الديون وفشلت في سياستها الخارجية لذلك تسعى للاستثمار في الحرب ضد روسيا بغرض اشغال الرأي العام الداخلي والحصول على نصيب من الكعكة الأوكرانية وتطوير القطاع الصناعي بإنتاج العتاد الحربي وربما ايضا لخلق مبرر للاستيلاء على مدخرات مواطنيها.

ختاما وجب التأكيد على ان تركيز الاقتصاد على الصناعات العسكرية وتعبئة المجتمعات الاوربية للحرب لن يؤدي في الاخير الا الى المزيد من التوتر والاحتقان بداخل هذه المجتمعات نفسها. فمثل هذه السياسات الاقتصادية تتطلب تخصيص أموال طائلة لا تتوفر عليها الدول الأوروبية التي عانت ولاتزال من ازمة اقتصادية-مالية منذ سنوات وستضطر للجوء للمزيد من الاقتراض والمزيد من خوصصة الاقتصاد وتقليص ميزانيات المرافق العمومية واعتماد الزيادات الضريبية المباشرة والغير المباشرة وربما الاستلاء على ذخائر مواطنيها. اما على المستوى الاجتماعي فسيشكل هذا التوجه نهاية حلم البرجوازية الصغيرة ذلك لان الشركات الكبرى المستثمرة في الصناعات العسكرية هي التي ستقود الاقتصاد والمجتمع معا، وسيعلن عن انتهاء الديمقراطية الليبرالية بحيث سيحل محلها الوحش الرأسمالي الأكثر قسوة والمناهض لأي شكل من اشكال الديمقراطية البرجوازية. سيعلن عن ديكتاتورية الاحتكارات الرأسمالية الكبرى على حياة الناس، فمن اجل الحرب لن يسمح لأي انتقاد للوضع، وسيكون على الجميع الانصياع للسياسات العدوانية للنخب الحاكمة وذلك في إطار وحدة وطنية مزعومة وتعاون طبقي وسيهيمن المجمع الصناعي العسكري على كامل الإنتاج وعلى المجتمع ككل.

لكل هذه الأسباب فلا خيار اخر امام الشعوب الاوربية، بل كل شعوب العالم، و قواها الحية الديمقراطية و التقدمية، الا اكتساح الساحات و الشوارع و الإعلان جهارا عن رفضها و بكل الوسائل المتاحة لهذه الحروب الامبريالية التي لن تكون الا في مصلحة كبريات الشركات و الرأسمال الاحتكاري المستثمر في الصناعات الحربية، اما الشعوب فستكون هي من سيمولها و ستكون حطبا لها و رغم كل ذلك ستخرج منها بخسارة فادحة على جميع الأصعدة.

ب. ح

في البدء كان للمشروع الأوروبي هدف واحد هو خلق فضاء تجاري مشترك، لذلك عمدت دول اوروبية فأنشأت اتحادا اقتصاديا فوضت له ممارسة بعض من صلاحياتها، وهو كيان تأسس ارتكازا الى معاهدات ثلاثة، هي معاهدة روما ومعاهدة ماستريخت وانضافت اليهما معاهدة لشبونة. هكذا تأسست المجموعة الاقتصادية الأوروبية ((CEE 1957 بموجب اتفاقية روما، اما معاهدة ماستريخت فقد طورت هذه المبادرة فكانت وراء تأسيس اتحاد سياسي يحمل اسم الاتحاد الأوروبي، ونصت على ان يكون اتحادا اقتصاديا ونقديا تكون له عملة واحدة هي اليورو. اما معاهدة لشبونة فهي معاهدة تعديلية أدخلت بعض الإضافات على المعاهدات السابقة. هكذا يتضح ان الهدف وراء انشاء هذا الاتحاد لم يكن ابدا لأهداف عسكرية/حربية ولم يسبق لهذه المؤسسة القارية عبر تاريخها ان كانت لها مثل هذه الأهداف او شاركت بهذا الاسم في أي حرب على الاطلاق.

صوت الشباب العربي والمغاربي: من الاحتجاج إلى التنظيم

محمد راشيدي

في خضم التناقضات الطبقية المتصاعدة والأزمات الاقتصادية المتعاقبة التي تعصف بالعالم الرأسمالي، يبرز صوت الشباب العربي والمغاربي كقوة تاريخية جديدة تحمل في طياتها بذور التغيير الثوري. لقد شهدت المنطقة العربية والمغاربية موجات متتالية من الاحتجاجات الشعبية التي كان محركها الأساسي الشباب المهمش والمستلب حقوقه في ظل نظام رأسمالي تابع يخدم مصالح الإمبريالية العالمية. إن فهم حركات الشباب العربي والمغاربي يتطلب تحليلاً مادياً تاريخياً يستند إلى الظروف الموضوعية التي أنتجت هذه الحركات. فالبنية الاقتصادية للدول العربية والمغاربية تتسم بتبعيتها للمراكز الرأسمالية العالمية، مما أدى إلى اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير المواد الأولية كالنفط والغاز والفوسفات دون تطوير حقيقي للقوى المنتجة المحلية، وتفاقم البطالة خاصة بين الشباب حيث تصل معدلاتها إلى أرقام قياسية تتجاوز ثلاثين بالمئة في بعض البلدان، وتركز الثروة في يد أقلية مرتبطة بالسلطة السياسية والرأسمال الأجنبي مقابل تفقير الأغلبية وخاصة الشباب، وتفكيك القطاع العام وخصخصته لصالح الرأسمال المحلي والأجنبي عبر سياسات «الإصلاح الهيكلي» التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين. هذه الظروف الموضوعية هي التي خلقت الأرضية المادية للحراك الشبابي الذي تجلى في مختلف الانتفاضات في البلدان العربية والمغاربية.

لكن الملاحظ على معظم حركات الاحتجاج الشبابية في المنطقة أنها اتسمت بطابع عفوي واحتجاجي يفتقر إلى الرؤية الإستراتيجية الواضحة والتنظيم الثوري المنضبط. وهذا يتوافق مع ما أكده لينين في كتابه «ما العمل؟» حين أشار إلى أن الوعي الطبقي الثوري لا يمكن أن ينبثق تلقائياً من الحركة العفوية للجماهير، بل يتطلب عملاً تنظيمياً وفكرياً منهجياً. فالشباب العربي والمغاربي، رغم قدرته الهائلة على الاحتجاج والتعبئة، مازال يعاني من قلة الأطر التنظيمية الثورية القادرة على توجيه الطاقة الاحتجاجية نحو أهداف إستراتيجية واضحة، وهيمنة الخطابات البرجوازية الصغيرة التي تختزل المشكلة في «الديمقراطية» و«الحوكمة الرشيدة» دون المساس بجوهر النظام الرأسمالي التابع، وتشتت الجهود النضالية وانعزالها عن بعضها البعض على المستوى الإقليمي، مما يسهل على الأنظمة القائمة احتواءها أو قمعها.

كما تحتل القضية الفلسطينية مكانة محورية في تشكيل الوعي السياسي والثوري للشباب العربي والمغاربي. ويمكن النظر إلى هذه القضية باعتبارها تجسيداً حياً للصراع ضد الإمبريالية والصهيونية كأداة من أدواتها في المنطقة. وقد لعبت القضية الفلسطينية دوراً محورياً في صقل الوعي المناهض للإمبريالية حيث شكلت على مدى عقود المدخل الرئيسي لفهم الشباب العربي والمغاربي لطبيعة النظام الإمبريالي العالمي وآليات هيمنته على المنطقة. فالدعم الأمريكي والغربي اللامحدود للكيان الصهيوني يكشف بوضوح زيف الخطاب الغربي حول «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان»، ويعري الطبيعة الانتهازية للسياسات الإمبريالية. لقد أسهمت الانتفاضات الفلسطينية المتتالية، وخاصة انتفاضة الأقصى عام ألفين وما تلاها من مقاومةحتى ملحمة طوفان الأقصى ،في تشكيل وعي جيل كامل من الشباب العربي والمغاربي على قاعدة مناهضة الإمبريالية والصهيونية. وكانت موجات التضامن الشعبي مع المقاومة الفلسطينية بمثابة مدرسة سياسية ونضالية لملايين الشباب في المنطقة.

أسهمت القضية الفلسطينية أيضاً في تعرية الأنظمة العربية الرسمية وكشف تبعيتها للقوى الإمبريالية. فالتناقض الصارخ بين الخطاب الرسمي المتشدق بـ«المقاومة» و«التحرير» وبين السياسات الواقعية المتمثلة في التطبيع والتنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني، ساهم في تعميق أزمة شرعية هذه الأنظمة في نظر الشباب. وقد تجلى هذا الوعي في شعارات الثورات العربية التي ربطت بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، وبين مواجهة الاستبداد المحلي ومواجهة الهيمنة الإمبريالية. فشعار «الشعب يريد تحرير فلسطين» كان امتداداً طبيعياً لشعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، باعتبار أن النضال ضد الأنظمة التابعة هو جزء لا يتجزأ من النضال ضد الإمبريالية والصهيونية.

شكلت القضية الفلسطينية جسراً للتضامن والتواصل بين الحركات الشبابية في مختلف أرجاء الوطن العربي والمغاربي، متجاوزة بذلك الحدود المصطنعة التي فرضها الاستعمار. فالمسيرات والوقفات التضامنية مع فلسطين كانت دائماً فرصة لبناء شبكات تضامن وتنسيق عابرة للحدود بين الشباب العربي والمغاربي. وقد تجلى هذا البعد بشكل خاص خلال العدوان المتكرر على غزة، حيث تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى منصات للتضامن الشعبي والتنسيق النضالي، مما أتاح للشباب العربي والمغاربي تجاوز حواجز الرقابة والقيود التي تفرضها الأنظمة الرسمية على التواصل والتنسيق.

قدمت المقاومة الفلسطينية، عبر تاريخها الطويل، نماذج ملهمة للشباب العربي والمغاربي في الصمود والمقاومة رغم اختلال موازين القوى. فتجارب الانتفاضات الشعبية والمقاومة المسلحة والمقاطعة الاقتصادية والثقافية، شكلت رصيداً نضالياً استلهمه الشباب في مختلف تحركاته الاحتجاجية. وقد تجلى هذا التأثير في استلهام أساليب النضال الفلسطيني من المظاهرات والمسيرات الشعبية إلى حملات المقاطعة الاقتصادية، ومن الاعتصامات في الميادين العامة إلى استخدام الفن والثقافة كأدوات للمقاومة والتعبئة.

في ظل تراجع الخطاب القومي التقليدي وصعود الخطابات الدينية المحافظة، قدمت القضية الفلسطينية فرصة لإعادة بناء خطاب ثوري يجمع بين البعد الوطني والبعد الطبقي، ويربط بين النضال ضد الإمبريالية والنضال من أجل العدالة الاجتماعية. وقد تجلى هذا في ظهور جيل جديد من المثقفين والمناضلين الشباب الذين يقدمون قراءات ماركسية متجددة للقضية الفلسطينية، تتجاوز الخطابات التقليدية وتربط بين المسألة الفلسطينية وقضايا التحرر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة ككل.

إن الانتقال من مرحلة الاحتجاج العفوي إلى مرحلة التنظيم الثوري يتطلب، العمل على المستويات التالية: أولاً، بناء الحزب الطليعي حيث يشكل بناء أحزاب طليعية تستند إلى المركزية الديمقراطية وتجمع بين النظرية الثورية والممارسة النضالية ضرورة ملحة. هذه الأحزاب يجب أن تكون قادرة على صياغة برنامج ثوري يستجيب للظروف الموضوعية لكل بلد مع الحفاظ على المبادئ الأساسيةللماركسية اللينينية، والعمل الدؤوب وسط الشباب والطبقة العاملة والفلاحين لنشر الوعي الطبقي وتجذير العمل النضالي، وتطوير الكوادر الشابة القادرة على قيادة النضال في مختلف الميادين.

> إن الانتقال من مرحلة الاحتجاج العفوي إلى مرحلة التنظيم الثوري يتطلب، العمل على المستويات التالية: أولاً، بناء الحزب الطليعي حيث يشكل بناء أحزاب طليعية تستند إلى المركزية الديمقراطية وتجمع بين النظرية الثورية والممارسة النضالية ضرورة ملحة.

ثانياً، بناء الجبهات الموحدة، فلا يمكن للشباب الثوري أن يحقق التغيير بمعزل عن باقي القوى الاجتماعية المتضررة من النظام القائم. لذا، من الضروري العمل على بناء تحالفات واسعة مع الحركات العمالية والنقابية والفلاحية والنسوية والطلابية، وتطوير مطالب انتقالية تربط بين المطالب الآنية كالتشغيل والحرية والكرامة والهدف الاستراتيجي المتمثل في التغيير الجذري للنظام الاقتصادي والاجتماعي، وتوحيد نضالات الشباب والقوى الشعبية في مختلف البلدان العربية والمغاربية لمواجهة السياسات النيوليبرالية والهيمنة الإمبريالية.

ثالثاً، النضال على الجبهات المتعددة، فإن النضال الثوري للشباب العربي والمغاربي يجب أن يتجلى في مختلف الميادين: النضال السياسي المباشر ضد الأنظمة التابعة والاستبدادية، والنضال الاقتصادي والاجتماعي ضد سياسات التقشف والخصخصة والبطالة، والنضال الثقافي والفكري ضد الهيمنة الإيديولوجية للطبقات المسيطرة ونشر الوعي البديل، والنضال ضد التدخل الإمبريالي بكافة أشكاله العسكري والاقتصادي والثقافي.

يمكن للشباب العربي والمغاربي الاستفادة من التجارب الثورية العالمية مع مراعاة خصوصية السياق المحلي: تجربة الثورة البلشفية التي أكدت على أهمية الحزب الطليعي المنظم والمنضبط، وتجربة الثورة الصينية التي طورت استراتيجية حرب الشعب طويلة الأمد وتحالف العمال والفلاحين، وتجربة الثورة الكوبية التي أظهرت إمكانية انتصار الثورة حتى في ظروف الهيمنة الإمبريالية القريبة، وتجارب حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي ربطت بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي.

إن صوت الشباب العربي والمغاربي يمثل قوة تاريخية هائلة إذا تم تنظيمها وتوجيهها وفق رؤية ثورية واضحة. والانتقال من مرحلة الاحتجاج العفوي إلى مرحلة التنظيم الثوري يمثل ضرورة تاريخية لتجاوز حالة الاستعصاء التي تعيشها المنطقة. إن بناء البديل الثوري في المنطقة العربية والمغاربية ليس ترفاً فكرياً، بل هو ضرورة موضوعية فرضتها الأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي التابع. والشباب، بحكم موقعه الاجتماعي وطاقته الثورية وقدرته على استيعاب الأفكار الجديدة، مؤهل ليكون في طليعة هذا التغيير الثوري المنشود. كما أكد لينين: «بدون نظرية ثورية، لا يمكن أن تكون هناك حركة ثورية». وعليه، فإن المهمة الملحة اليوم هي تسليح الشباب العربي والمغاربي بالنظرية الثورية، وتنظيمه في أطر كفاحية قادرة على تحويل طاقته الاحتجاجية إلى قوة تغييرية حقيقية. إن صوت الشباب العربي والمغاربي اليوم هو صدى لنداء ماركس الخالد: «يا عمال العالم اتحدوا!»، وهو صوت يمكن أن يتحول من صرخة احتجاج إلى قوة تنظيمية تغير وجه المنطقة وتبني مستقبلاً أفضل للجميع.

المرأة والعمل النقابي

(مقتطف من دراسة حول العمل النقابي بفلسطين)

سلامة أبو زعتر(*)

هل تتيح النقابات العمالية الفرصة للنساء العاملات للمشاركة في العمل النقابي؟

سجلت الحركة النقابية والعمالية عبر محطاتها التاريخية نماذجاً للنضال الوطني والإجتماعي، وما زالت تلعب دوراً فعالاً في عملية التحرر والبناء الوطني، وخاصة في المشهد الحقوقي والسياسي في إدارة الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما وتعمل النقابات العمالية على حماية مصالح العاملات والعمال والدفاع عن حقوقهم وتعزيز الحريات والديمقراطية.

هناك تراجع نقابي في الوقت الراهن بسبب الظروف والمتغيرات، وخاصة ما يتعلق بمشاركة النساء العاملات في العمل النقابي والاستجابة بفعالية للبرامج والأنشطة النقابية، ويلاحظ ذلك بتدني نسبة العضوية بالرغم أن النقابات العمالية شكلت دائرة مختصة بالمرأة والنوع الاجتماعي تعمل لصالح قضايا النساء، وتهدف لدعم تواجدها في سوق العمل ورصد ومتابعة مشاكلها؛ لتقديم التدخلات المناسبة، وتحفيز مشاركتها النقابية، ودمجها بالعمل النقابي وصناعة القرار، وتشجيعها للانتساب إلى النقابات القطاعية حسب التصنيف النقابي والمهني لكل قطاع عمالي.

ما زالت معاناة المرأة العاملة في العمل مستمرة، والتمييز وعدم المساواة في العمل واضح، كما أن نسبة مشاركتها في المواقع القيادية للعمل النقابي ما زالت ضعيفة، حيث تتواجد النساء بتمثيل في الهيئات النقابية الوسيطة بنسب من 30%-20% على أحسن تقدير، أما المواقع القيادية المتقدمة محدودة، وتكاد لا توكل لها مهمات ريادية وذات تأثير، وهذا مقياس أخر لضعف دور النقابات العمالية تجاه الدفاع عن مصالح وحقوق النساء العاملات وإتاحة الفرصة لها للمشاركة بتقرير مصيرها النقابي.

أما بالنسبة لدور النقابات العمالية في التدريب والتوعية للنساء وهو ما يشكل مدخلاً فعالاً في زيادة نسبة مشاركتها النقابية، وخاصة ضمن البرامج التي تهدف لتعزز الوعي نحو الجندر، وتغيير النظرة تجاه المرأة كشريك اجتماعي، مما ينمي الفكر والوعي نحو مشاركة المرأة في العمل النقابي، لكن هذه الأنشطة التدريبية والتثقيفية محدودة ولا تكاد تتيح فرصة للنساء العاملات لتلقي التدريبات المناسبة وذلك بسبب ضعف وشح الإمكانيات، الأمر الذي ينعكس سلباً على فرص مشاركة النساء، ويحدّ من عمل النقابيات وقدرتهن على التواصل مع النساء العاملات في مواقع العمل لرفع مستوى وعيهن النقابي.

وأما حول إتاحة الفرصة للنساء النقابيات للمشاركة في المفاوضات الجماعية والحوار الاجتماعي كأحد الأشكال النضالية الهامة التي تحقق من خلالها النقابات مطالبها النقابية، وتجدر الإشارة هنا لأهمية المفاوضة الجماعية في علاج مشاكل النساء العاملات في بيئة العمل وحماية حقوقهن؛ وهذا يستدعي وجود كادر نقابي نسوي قادر على خوض المفاوضات الجماعية والإعداد والتحضير لها، وتقع هنا المسئولية على النقابات العمالية أن تدرب كادرها النسوي، وتشاركهن مع فريق التفاوض في كل مراحل عملية التفاوض، وصولاً لصياغة اتفاقيات العمل الجماعية، وللعلم حتى اللحظة لم تسجل أي قصص نجاح متكاملة في هذا المجال، ولم تقدم النقابات نموذجاً لاتفاقية عمل جماعية نتاج مفاوضات جماعية قادتها نساء نقابيات، وحققت نجحت في معالجة مشاكل النساء العاملات في علاقات العمل.

لا تزال مشاركة المرأة في النضال النقابي والمطلبي تجاه قضاياها ضعيفة، وذلك انعكاساً لضعف وتدني نسب مشاركتها في قيادة المواقع الأولى بالنقابات والاتحاد، وهو ما يتناقض مع ما تدعو له النقابات العمالية المطالبة بالعدالة والإنصاف لزيادة نسب مشاركة المرأة في كل مناحي الحياة الاجتماعية، وإلغاء كافة أشكال التمييز، بينما في الواقع لا يطبق قيادات في النقابات ما يدعون له، في بياناتهم وتصريحاتهم، فما زالت الهيمنة الذكورية تسيطر على كافة مفاصل ومراكز القرار بالعمل النقابي، وهذا يدعو المرأة النقابية إلى أن تأخذ زمام المبادرة لتبني القضايا العمالية النسوية، وتسليط الضوء عليها ضمن برامج وفعل حقيقي، وحملات ضغط ومناصرة، فالتغيير يحتاج للنضال المستمر والطويل، فالكثير من القضايا تحتاج لوقفة جادة من النساء أنفسهن لتحسين واقعهن وتحقيق مطالبهن، وعلاج مشاكلهن وقضاياهن، وخاصة التي تتعلق بالانتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتعرض للاستغلال بكل أنواعه، والعنف والتحرش المبني على النوع الاجتماعي، وهناك موضوعات مهمة يمكن العمل عليها بقوة لصالح المرأة العاملة؛ كمشاركتها في المطالبة بتعديل قانون العمل من منظور النوع الاجتماعي، وإنشاء المؤسسات الاجتماعية الرعائية المساعدة كرياض الأطفال، ودور الحضانة في مواقع العمل أو بالقرب منها، ومراعاة خصوصية النساء في بيئة العمل، ولعب دوراً أكبر في المشاركة بالأنشطة والبرامج السياسية والاجتماعية والوطنية، والضغط لإنهاء الانقسام، ومقاطعة الاحتلال ومنتجاته، والمشاركة في كل الفعاليات النضالية الوطنية والمجتمعية بفعالية وتأثير وثقة بإمكانية إحداث التغيير المنشود لصالحها.

للوقوف على واقع النساء العاملات هناك حاجة لدراسة سوسيولوجيا النقابيات لمحاولة فهم تفاعلاتهن وسلوكهن الاجتماعي في العمل النقابي والأسري، والبيئة المحيطة بهن، ومعرفة طبيعة العلاقات والتفاعلات بين الأفراد والجماعات في مجتمعهن، والآثار والانعكاسات ودراستها بعقلانية، وتحديد آليات التدخل المناسبة، والتي تنسجم مع التطورات والتقنيات والمستجدات والاستفادة من الدروس والعبر، مع الإشارة لأهمية تطبيق معايير العدالة الاجتماعية والديمقراطية كمنهج للحياة النقابية، وتبني القيم الإيجابية والأخلاق المهنية، لبناء أسس وقواعد لتنظيم السلوك الإنساني في العمل النقابي وعلاقات الجماعة والأفراد، وتكمن قوة النقابات العمالية في استيفائها لأركانها الأساسية بالاستقلالية والديمقراطية والجماهيرية، والريادية والتقدمية والمدنية...، ولا يمكن أن ننكر أن أي عمل ناجح يجب أن يراعي في التنظيم أسس الديمقراطية والحكم الرشيد في إدارته، وتمثيل ومشاركة الفئات الاجتماعية خاصة النساء والشباب، وتبني مجموعة من القيم والمبادئ التي تحقق المواطنة، والشراكة وتقبل الآخر، وتعزز الحريات والمشاركة الديمقراطية، وحماية الحقوق والمبادئ الإنسانية، وصونها بما يحقق التنمية والاستدامة، ودمج النوع الاجتماعي في عالم العمل والتنظيم النقابي.

سجلت الحركة النقابية والعمالية عبر محطاتها التاريخية نماذجاً للنضال الوطني والاجتماعي، وما زالت تلعب دوراً فعالاً في عملية التحرر والبناء الوطني، وخاصة في المشهد الحقوقي والسياسي في إدارة الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما وتعمل النقابات العمالية على حماية مصالح العاملات والعمال والدفاع عن حقوقهم وتعزيز الحريات والديمقراطية.

ما هي التحدّيات والاشكاليات التي تواجه النساء بالعمل النقابي؟

تعتبر مشاركة النساء العاملات في التنظيم النقابي متدنية قياساً مع حجم تواجدهن في عالم العمل، وما يواجهن من مشاكل واستغلال في بيئة العمل، الذي يؤكد حاجاتهن لجسم نقابي يدافع عنهن، وهذا يستدعي الوقوف على أبرز التحدّيات والمشاكل التي أضعفت مشاركتهن النقابية ومنها التالي:

- عدم وجود قانون موحد للتنظيم النقابي وتعدد المرجعيات القانونية للتنظيم النقابي بين شطري الوطن.
- غياب العملية الديمقراطية في الحياة النقابية، وعدم إجراء الانتخابات بشكل دوري، حد من مشاركة النساء العاملات في اختيار ممثليهم بحرية.
- ضعف النقابات العمالية من القيام بدورها ومهامها الحقيقية في النضال المطلبي الهادف لتحسين شروط وظروف العمل وصولاً للعمل اللائق، وتجويد الخدمات المقدمة للأعضاء، لعدم التجديد وغياب مبدأ المحاسبة والرقابة والمتابعة.
- وجود ضعف في القدرات والمهارات لدى قيادات النقابات النسوية على انتاج أفكار جديدة، وخلاقة لاستحداث البرامج والخطط قابلة للتطوير وتفعيل العمل النقابي النسوي.
- تراجع في فعاليات وأنشطة النقابات العمالية، بسبب تقييد الحرّيات النقابية، وعدم السماح للنقابات العمالية بالعمل بحرية نتيجة التجاذبات السياسية، التي تتزامن مع استمرار الانقسام السياسي وتأثيره على التنظيم النقابي.
- عدم مقدرة النقابات العمالية على تحقيق مكاسب جديدة لصالح قضايا العمل بسبب ضعف التأثير بفعالية في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، برغم تزايد في حجم الانتهاكات والمشاكل الذي يتعرض لها العاملات في عالم العمل.
- قلة الموارد والإمكانيات، وشح التمويل لتغطية المصاريف والبرامج والأنشطة النقابية التي تستهدف النساء العاملات والدفاع عن مصالحهن.
- عدم توافر قاعدة للبيانات والمعلومات حول العاملات الأعضاء في النقابات العمالية، ونقص وتناقض في البيانات والمعلومات حول سوق العمل وخاصة العمل غير المنظم.
- غياب الاستراتيجيات والخطط والبرامج النقابية الهادفة لتعزيز مشاركة النساء العاملات في العمل النقابي، القادرة على استقطابهن للانتساب وتسديد العضوية.
- قلة الوعي لدى النساء العاملات بأهمية ودور النقابات العمالية في حماية مصالح الأعضاء، وقدرتها على الدفاع عن الحقوق، والتأثير لأحداث التغيير المنشود في عالم العمل وصولا للعمل اللائق.
- عدم التزام القيادات النقابية باللوائح والأنظمة والصلاحيات الممنوحة للهيئات والمستويات النقابية، وخاصة المتعلقة بمشاركة النساء النقابيات ونظام الكوتا.
- ضعف وقلة الأنشطة والبرامج النقابية التي تستهدف النساء العاملات وتنسجم مع ظروفهن واحتياجاتهن.
- زيادة الأعباء والمسئوليات على النساء العاملات في العمل والمنزل تنعكس سلباً على حجم مشاركاتهن النقابية.
- استمرار الانقسام السياسي ساهم في مزيد من التجاذبات والتدخلات الحزبية، ومحاولات فرض الوصاية والسطوة من التنظيمات على العمل النقابي.
- قلة عدد المتطوعات من النساء العاملات في العمل النقابي، واستمرار التعامل مع نفس الفئة المستهدفة في البرامج والأنشطة يحد من فرز قيادات نسوية جديدة.
- القلق والخوف من التعرض للتضييق والتهديد بالفصل من صاحب العمل لأسباب تتعلق بالانتساب والانتماء للنقابة والمشاركة في فعالياتها.

(*) سلامة ابو زعتر: خبير فلسطيني في العمل النقابي والاجتماعي

ليست لدي دراية بهذا الميدان

محمد بريشو

صراحة لا أحد يعود من العتمة كما كان، ولا أحد يعبر دون أن يترك جزءًا منه خلفه.»

حتى المرآة لم تعد تعكسني؛ بل تبتلعني.في الآونة الأخيرة شعرت بجسدي يتهاوى، كأنني أفقد وزني . أو ربما أفقد وجودي نفسه. البرد تسلل إلى عظامي، لكنه لم يكن بردا عاديا؛ كان فراغا من رحم العدم، خواء يتغلغل إليّ كما يتسلل الإنتهازي الى أعماق الحركة كنتُ أسمع همسات تتردد في الأعماق، أصواتا مألوفة وغريبة في آن واحد، كأنها بقايا أرواح عالقة بين العوالم.

مددتُ يدي في محاولة أخيرة للتمسك بعالمي، لكن الأصابع تلاشت، كأنها ذابت في الظل. انعكاسي وقف هناك، أمامي وجها لوجه، يراقبني بلا شفقة، يبتسم بابتسامة لم أمتلكها يوما، لكنني رأيتُ في عينيه حقائق لم أدركها من قبل، ذاكرة لم أعشها قط.

«ألم أقل لك أن الوقت قد حان؟»

الكلمات ترددت كصدى أجوف، ختم نهائي على عبوري الأخير، لم أعد أعرف من أنا، ولا أين كنت، كنتُ نقطة عالقة بين الحياة والموت، بين الحقيقة والوهم، بين الخيانة والخذلان بين المبدأ والتواطئ..

فراغٌ أبدي... بطيء كحلزونٍ أهلكته حقيبة ظهره، هش كمرآة تكسّرت قبل أن يلمسها أحد. أرى كل الناس بعيون لا تثق، فقد عشت وشاهدت مواقفَ النفاق حتى ولفتها، لا أؤمن بالصداقات، بالعلاقات، بالحب بالمبادئ. بالحرقة بنكران الذات ... إنها مسميات لاحتياجات مؤقتة، تتلاشى حين يكتفي أحدنا من الآخر، فنلقي بالأمل في رب حفرةٍ ليتعفن وحده.

كلنا مجرد أسماء في حياة بعضنا، لحظات عابرة، نختفي مع الوقت كأننا لم نكن، واليوم... أنا لم أكن.

اليوم لم يبق شيء يقابلني، لا ظل، لا صدى لا رفاق ولا حتى أنا...

نقطة استفهام

خواطر بقلم: نهل موهاج (*)

لمن أشكي همي وانكساري !؟
لمن أبكي حالي
في عز كبريائي !؟
لمن أروي أحزاني !؟
لمن أحكي كرباتي !؟
من يحس بآلامي ؟
من يسمع أنين قلبي المجروح
والدموع المنهمرة على خدي
وأنا أحاول أن أواريها
أن أمنعها
أن أخبئها
أن أجمع شتات نفسي المكسورة
وألملم جراحي
حتى لا أظهر ضعفي ؟
فلا أريد شفقة أحد
من يفهم طلاسيم الفؤاد
والنار التي تحرقني
وتهشم أضلعي ؟
لمن لمن لمن ؟؟
لمن أحكي عذاباتي وآهاتي !؟
في عز الصبر والتحدي والجلد
لمن أروي إحساسي ؟
ليث الجدران تبوح
وليت الأماكن تخبرنا
بمدى إخلاصنا ووفاءنا
ونبل أخلاقنا
ليت الزمن يرجع بنا للوارء
ليشهد عن حقبة من حياتنا
بحمولاتها وتضحياتها
ليس لنا إلا الله
هو نعم المولى ونعم النصير

(×) نهل موهاج: مناضلة حقوقية ابنة الشهيد موهاج المتوفي بمعتقل تازمامارت الرهيب .

إذا كان لا بدّ أن أموت

رفعت العرعير

إذا كان لا بدّ أن أموت
فلا بد أن تعيش أنت
لتروي حكايتي
لتبيع أشيائي
وتشتري قطعة قماش
وخيوطا
(فلتكن بيضاء بذيل طويل)
كي يبصر طفل في مكان ما من غزّة
وهو يحدّق في السماء
منتظراً أباه الذي رحل فجأة
دون أن يودّع أحداً
ولا حتى لحمه
أو ذاته
يبصر الطائرة الورقيّة
طائرتي الورقية التي صنعتَها أنت
تحلّق في الأعالي
ويظن للحظة أن هناك ملاكاً
يُعيد الحب
إذا كان لا بد أن أموت
فليأت موتي بالأمل
فليصبح حكاية.

هل تقول النخب كلمات ليست كالكلمات؟

نورالدين موعابيد

لا تحقق الأنتلجنسيا أو النخب امتلاءها، ومن ثمة لا تضرب أطنابها، إلا إذا كانت القراءة-ات- الناقدة لحمتها وسداها. وممّا يؤسف أن مفهوم النخبة خلخلت «ثوابته» مقاربات رصدت تواتر أطيافه، وتناسل تداعياته، فإذا النخبة في منظور Jacques Attali ثالوث: نخبة المعرفة، نخبة السلطة، نخبة المشهد. وبدهيّ(بفتح الباء والدال) أن المعرفة لدى الشعوب التي تجاوزت تأسيس عصر أنوارها، تخلق القوة وتؤمّن الفاعلية والتأثير، لاسيما حين يفعّل المشروعُ المجتمعيُّ الحداثيُّ الديمقراطيُّ. ومن باب السماء فوقنا والأرض تحتنا أن المجتمع البؤرة يحضن القيم الكونية التقدمية، بل إنها فيه هي المبتدأ والخبر. وقد تتأرجح نخبة المعرفة بين الاصطفاف المهادن، المخاتل، المنبطح ترهيبا و/أو ترغيبا..والاختلاف الممانع، الثائر، أو المتمرد، وذلك أضعف الإيمان، حتى أضحت السلطة السياسية تقرر، وغدا هو يبرر، مطلقا عنوانه للتخوين والتجريم و«التعهير»، مرددا افتئاتات أولياء نعمه، وافتراءاتهم تمويها، وتضليلا، فلا يلبث أن يصدق عليه ما سماه أدونيس «المثقف الموظف»، وما قاله نزار .ق. في قصيدته «الاستجواب»، منها تمثيلا لا حصرا:

يقول:أغرق حرثهم و زرعهم
أقول:أغرق حرثهم و زرعهم
وهكذا يا سادتي الكرام
قضيت عشرين سنة
أعيش في حظيرة الأغنام
أعلف كالأغنام
أنام كالأغنام
أبول كالأغنام....»

لا جرم أن الأنظمة الدكتاتورية تجد ضالتها في: نخب المال والسلطة، ونخب طلب الشهرة المتخمة بالفنون المبتذلة، المجوفة، ولذلك تعبّئ ما أوتيت من آليات ابتغاء التشهير بالمثقفين اليساريين، الحقيقيين، حملة التنوير والتثوير، من إدانة وازدراء وبخس.مستندة إلى المؤامرة والمناورة والمراوغة، كما يقول Jacques Attali نفسه، في المقال نفسه، المنشور بالعالم الأزرق: «النخب الثلاث»les trois élites(بتصرف).. ويحتفظ تاريخ الأدب العربيّ بنصوص شعرية مادحة، ليست فيها من العقلانية ذرة..حسبنا منها، قول النابغة الذبيانيّ:

كأنك شمس والملوك كواكب ××× إذا طلعت لم يبد منهن كوكب

وقول ابن هانئ :
ما شئت لا ما شاءت الأقدار××× فاحكم فأنت الواحد القهار

وأخيرا قول أبي الطيب:
فإن تفق الأنام وأنت منهم ××× فإن المسك بعض دم الغزال

لهذا قال النقاد القدامى :»إن أعذب الشعر أكذبه». و أقدر أن العقل من أخطر المُغيّبات ؛ ((لقد وُجد العقل لدى الإنسان على الدوام، ولكن ليس دائما في صيغة عقلانية.)). وربما لاح في الأفق من يصنف العقل تصنيفا أشهره: ما قبل العقل، العقل، ما بعد العقل.؟ وهو ما سأقاربه لاحقا إن أسعفني العمر ملامسا ما دعاه ياسين الحافظ «الثورة العقلانية الاجتثاثية»في مؤلفه: ((الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة)). الفصل 12 « أوراق حزيرانية .دار الطليعة.ط:01،السنة:1979.ص:287 و ما بعدها.»

لا إخالني أجانب الصواب إن أنا أضفت «نخبة»أخرى هي نخبة منظور الإعلام الأجير، الأصفر، الذي لا يجيد سوى التطبيل، والتهليل، والتضليل، وبخاصة في تصوُّر أولئك الذين يزعمون أنهم «صنّاع المحتوى»، وقد غاب عنهم أن منهجية تحليل المحتوى، تقادمت، فاستنفدت ذاتها، بعدما سحبت منهجية أخرى البساط من تحت أقدامها، هي «تحليل الخطاب»، فغدت لا حول لها ولا قوة؛ إذ تطفو على سطح البحوث المهتمة بالتوثيق، والتأريخ، كأن يورد الباحث في تاريخ المناهج وتطورها بعض ما يمت إلى تحليل المحتوى بصلة، ليس غير.

نونبر 2024

حمة الهمامي :

«إنّ مهمّة التحرر الوطني ما تزال قائمة برمّتها سواء في بلداننا المغاربيّة أو في بلدان المشرق.»

تقديم

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في عددها 600، الذي خصص ملفه لموضوع تطور حركات التحرر الوطني بالمنطقة العربية والمغاربية بين الأمس واليوم، الرفيق حمة الهمامي الأمين العام لحزب العمال التونسي، وأحد رموز الحركة الشيوعية بالمنطقة العربية والمغاربية، عرف السجون التونسية في عهد نظام لحبيب بورقيبة ونظام بن علي، ومن ابرز معارضي النظام الحالي.
كل الشكر والتقدير للرفيق حمة الهمامي على تلبية دعوة جريدة النهج الديمقراطي.

■ بعد الترحيب، ما هو تقييمكم لحركات التحرر بالمنطقة العربية والمغاربية؟ وما هي الاسباب التي حالت دون وحدتها؟

● **أفهم من سؤالكم أنّكم تشيرون إلى حقبة الاستعمار المباشر وتحديدا إلى بلداننا المغاربيّة باعتبار أنّ الصلة ببلدان المشرق كانت ضعيفة للغاية. فعلا كانت الفرصة متوفّرة لقيام حركة تحرّر وطني متّحدة تشمل البلدان المغاربيّة. فالعدوّ كان واحدا أب الاستعمار والمظالم المسلطة كانت واحدة. ولكن القيادات كانت مختلفة من بلد لآخر في أساليب تفكيرها وفي مقاربتها لمسألة التّحرّر. لقد كانت هذه القيادات تقليديّة وفي أحسن الحالات بورجوازية وبورجوازية صغيرة. وهو ما أثّر في طروحاتها وأهدافها وأساليب نضالها. فلئن عرفت بعض بلداننا حركات تحرر متجذّرة، اتخذت شكل المقاومة المسلّحة كما كان الحال في الريف المغربي في عشرينات القرن الماضي بقيادة عبد الكريم الخطابي وفي ليبيا مع عمر المختار ولاحقا في الجزائر في منتصف خمسينات وبداية ستينات القرن الماضي، وبشكل محدود في تونس في النصف الأول من خمسينات نفس القرن، فإن ما طغى خاصة في المغرب وتونس وليبيا هو السعي إلى التعويل على المفاوضات والتفاهمات مع القوى الاستعمارية وهو ما أدّى إلى استقلال سياسية شكليّة لم تنه الهيمنة الاستعماريّة بل اكتفت بتغيير شكلها من هيمنة استعمارية مباشرة إلى هيمنة استعمارية جديدة تقوم فيها أنظمة الحكم المحلية وعناصر بيروقراطية الدولة الناشئة والكمبرادور بدور «الواسطة» في تحقيق تلك الهيمنة ومواصلة استغلال بلداننا ونهبها وإخضاع شعوبها بمختلف مكوناتها الثقافية والعرقيّة للقهر. أمّا في الجزائر حيث كانت الحركة الوطنية أكثر تجذرا فقد وصلت إلى الحكم قيادات بورجوازية صغيرة سرعان ما تحولت إلى بورجوازية بيروقراطية استبداديّة يهيمن عليها العسكر لم تقطع بدورها مع الاستعمار ولم تتمكن من تطوير نظام اقتصادي، اجتماعي وطني مستقل يحقق فيه الشعب الجزائري سيادته على الدولة والثروة. وما من شكّ في أنّ الأحزاب الشيوعية في المغرب والجزائر وتونس تتحمل مسؤولية كبيرة فيما حصل لأنها فرّطت في قيادة حركة التحرر الوطني لصالح القيادات التقليدية والبورجوازية والبورجوازيّة الصّغيرة. لقد كانت هذه الأحزاب تحت تأثير الحزب الشيوعي الفرنسي وبما أنّ هذا الحزب كان له موقف انتهازي من المسألة الوطنية في المستعمرات إذ أنّه لم يكن يقر بحق الشعوب في تقرير مصيرها ودافع بعد الحرب العالمية الثانية عمّا أسماه بالاتّحاد الفرنسي الذي يعطي المستعمرات نوعا من الاستقلال الذاتي داخل هذا الاتحاد، فإن الأحزاب الشيوعية في بلداننا الثلاثة التي تبنت هذا الموقف تخلفت عن دورها في قيادة حركة التحرر الوطني وعزلت نفسها إلى حد كبير عن تيّار الاستقلال الجارف ووجدت نفسها بعد حصول الاستقلالات الشكلية (المغرب وتونس) أو المنقوصة (الجزائر) متذيلة لأنظمة الحكم ومعزولة عن شعوبها التي تخلصت من سلطة الاستعمار المباشر لتجد نفسها ترزح تحت سلطة أنظمة استبدادية تحرمها من حريتها ومن أبسط حقوقها وتستغلها وترهن أوطانها للقوى الامبريالية. وقد تفسخت تلك الأحزاب تدريجيا ولم تعد حتى تنسب نفسها إلى الحركة الشيوعية خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.**

■ كيف ترون وضع هذه الحركات في الظرف السياسي الراهن؟

● **إنّ مهمّة التحرر الوطني ما تزال قائمة برمّتها سواء في بلداننا المغاربيّة أو في بلدان المشرق. خاصّة بعد تحوّل مختلف «الجماعات» الحزبية والعسكرية التي انتصبت على رأس هذه البلدان إلى جزء من البورجوازية العميلة وحوّلت أنظمتها إلى أنظمة دكتاتورية قمعيّة وهو ما منع الطبقات والفئات الكادحة والشعبيّة وفي مقدمتها الطبقة العاملة من تنظيم صفوفها ومن المساهمة في تقديم تصوّر لتحرير البلاد بصورة فعليّة. يضاف إلى ذلك سلسلة البلدان الخليجية التي بعثها الاستعمار في إطار مخطط سايكس بيكو والتي تحكمها عائلات رجعية، قروسطية أقامت أنظمة تحت السيطرة المباشرة لمخابرات وأساطيل الدول الامبريالية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية لتشكل قاعدة، إلى جانب الكيان الصهيوني الذي تم زرعه في المنطقة على حساب الشعب الفلسطيني الذي انتزعت منه أرضه لمنع أي طموح لشعوب المنطقة في التحرر والانعتاق. كل ذلك إلى جانب ما تشهده المنطقة اليوم من حرب إبادة تهدف إلى تهجير الشعب الفلسطيني وتهويد أرضه بالكامل ومن اعتداءات على لبنان ومن تقسيم لسوريا والعراق وتطاحن داخلي مدمر في السودان يطرح المسألة الوطنيّة بحدّة كبيرة. إن شعوبنا، كافة شعوبنا مطالبة بتحرير نفسها من كافة أشكال الهيمنة الامبريالية والاستعمارية وهو ما لن يتحقق دون التخلص من كافة مظاهر الحضور الامبريالي وكنس الكيان الصهيوني والأنظمة الرجعية العربية وقاعدتها الاجتماعية من بيروقراطية وكمبرادور وإقامة أنظمة وطنية ديمقراطية شعبية على أنقاضها. وهذه المهمّة المعلقة، مهمة التحرير الوطني أصبحت اليوم منوطة بعهدة الشعوب وفي مقدمتها الطبقة العاملة، وبالنظر إلى طبيعة الأعداء التي تواجهها شعوبنا فإنه من الصعب تصوّر تحقيق النّصر دون توحيد الصفوف وإيجاد أشكال وصيغ للعمل المشترك خاصة أنّ المصير واحد والهدف واحد وفوق ذلك كله العدو الواحد. ولكن ينبغي إقرار أنه توجد هوّة بين المطلوب والموجود.**

■ هل هناك امكانية العمل المشترك بين حركات التحرر بالعالم العربي و المغاربي و ماهي الأرضية التي يمكن أن يبنى عليها فعل نضالي مشترك قادر على صد الهجوم الامبريالي الرجعي؟

● **إن موازين القوى مختلّة اليوم لصالح أعداء شعوبنا (وشعوب العالم قاطبة في الواقع). وفي هذا السياق فإن غالبيّة شعوبنا مضروبة على يديها بالقمع وصفوفها غير منظمة ولا يحرّكها تصور واضح لعملية تحررها. ومن النافل أن القوى التي تتصدّى اليوم مثلا للمحتل الصهيوني في فلسطين ولبنان واليمن فهي كلها تنتمي إلى الحراك الإسلامي الديني وهي مرتبطة بهذا الشكل أو ذاك وبهذه الدرجة أو تلك بقوى وأنظمة إقليمية وهو ما يحد من استقلالية قرارها ومن هامش تصرّفها ويجعلها عرضة لضغوط كبرى من الجهات التي تدعمها. وإلى جانب ذلك فإن القوى اليسارية التقدمية وإن كان لها حضور فهي ضعيفة التأثير ومشتّتة. ولا ننسى ما تعانيه الحركات النقابية والعمالية والنسائية والشبابية والثقافية من تراجع رهيب في غالبية بلدان المنطقة المغاربية والمشرقية. وهو ما يقودنا إلى القول إن حركة التحرر الوطني في بلداننا في حاجة إلى إعادة بناء جذرية. وهذه العملية تشمل الفكر والسياسة والتنظيم. إن ما يجري من أحداث وما يحصل من وقائع يبيّن أمام نهاية حقبة. لقد فشلت الحركة القومية البورجوازية التقليدية في تحقيق التحرر وتفسّخت ثم انهارت كل الأنظمة التي شكّلت عماد هذه الحركة. كما أنّ الأحزاب الليبرالية والإصلاحية بما فيها المسمّاة يسارية أو شيوعية تعرضت لنفس المصير بعد سقوط الاتحاد السّوفياتي إذ أن معظمها انحل وتفسّخ لأنه لم يطرح الأجوبة الصحيحة التي يتطلّبها الوضع. أما الأحزاب والحركات السياسية ذات المرجعيّة الدينيّة فبعضها مثل «الإخوان المسلمين» جرّب الحكم في أكثر من بلد وفشل فشلا ذريعا وعمّق الأزمة وأكّد أنه لا يعدو أن يكون جزءا من النظام الرجعي العربي المرتبط بالإمبريالية وبعضها الثاني أخذ طريق التطرف والإرهاب وتحول إلى مجرد أداة من أدوات التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي العربي لإغراق المنطقة في حروب طائفية وتعميق تقسيمها وتجزئتها وهو ما يحصل في سوريا اليوم وحصل بالأمس في العراق وأليمن الخ... وخلاصة القول إن الوضع يتطلب إعادة بناء جذريّة وعميقة في كافة المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية. وما من شك في أن هذه المهمّة تلقى في اللّحظة الرّاهنة على القلة القليلة من القوى اليسارية الجذرية في المنطقة المطالبة ببذل جهد أسطوري لإعادة بناء نفسها وتجذيرها في الواقع وتوسيع تأثيرها وإعادة بناء الحركة العمالية والنقابية والنسائية والشبابية والثقافية على أسس صلبة لتحريك موازين القوى وتغييرها. وهو ما يتطلب إيجاد الصيغ الضرورية للتواصل والنقاش. ومن نافل القول إن هذه العملية لا يمكن أن تتم في المكاتب المغلقة بل في صلب النضال اليومي لشعوبنا والتنسيق حول المهمات المباشرة، الآنية ما تعلق منها بالواقع المحلي أو بالقضية الفلسطينية التي تتعرض اليوم لهجمة إبادة. وفي هذا الإطار يتنزل عملنا المشترك في المنطقة المغاربية فنحن مطالبون بتطوير التنسيق فيما بيننا في كافة المستويات لخلق أطر مشتركة صلبة ومرنة لتوحيد صفوفنا يمكن أن تساعد على بعث جبهة عربية واسعة معادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية. إن المهمة صعبة بلا شك ولكن ينبغي النظر إليها كمهمة تاريخية، بل كديناميكية لا بد من إطلاقها لأنها الوحيدة الكفيلة بضمان تحرير شعوبنا في سياق تحرر كافة شعوب العالم والطبقة العاملة العالمية في نضالها ضد الرأسمالية والامبريالية التي تسبب بؤس الإنسانية اليوم وتهدد وجودها ولا بد أن تخلي مكانها لحضارة أرقى وهي الحضارة الاشتراكية. إن من لا يحلم لا يمكن أن يتقدم خطوة إلى الأمام كما لا يمكنه أن يحقق أي شيء ذا بال. إن جسامة المهام الملقاة على عاتقنا كشيوعيين وثوريين لتحريك مياه التاريخ الراكدة في بلداننا قد تثير حالة من الرّهبة والتّردّد ولكن تجارب الشعوب والتجارب الثورية في العالم التي سبقتنا في قطع الطرق الشائكة والقاسية علمتنا أنّ الشرط الأول والخطوة الأولى هي توفّر الإرادة «فمتى وجدت الإرادة توفرت الوسيلة».**

إذا الشعب يوما أراد الحياة
فلا بدّ أن يستجيب القدر
ولا بدّ لليل أن ينجلي
ولا بدّ للقيد أن ينكسر
لنجرأ على النضال. لنوحّد الصّفوف.

فلسطين: ما بين الطبقي والعشائري والاجتماعي

المصطفى خياطي

منذ نكبة 1948، وبموازاة مسلسل الجرائم التي ارتكبتها الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني، خططت الامبريالية الأمريكية والبريطانية إلى لفتح طرق التغلغل الثقافي الصهيوني (وإن كانت الصهيونية لا ثقافة لها غير القتل) بفتح مداخل سياسية واجتماعية، فقد تعرض قطاع غزة مثلا لمحاولات إحداث تغيير بنيوي على الصعيدين الديمغرافي والسكاني والاجتماعي. فخلال عام واحد (48) قفز التعداد السكاني بغزة وحدها من 90 ألف إلى 300 ألف، ثلثين منهم لا خبرة لديهم لا فنية ولا حرفية لأنهم ينحدرون من مناطق قروية لا تتقن إلا الفلاحة والزراعة، وعانوا بعد تهجيرهم من أراضيهم قسرا من الغربة والاغتراب.

وبالإضافة الى فقدان الطبقة العاملة الفلسطينية لعدد كبير من الوظائف الشغلية فقدت البرجوازية الإقطاعية كذلك أجزاء شاسعة من أراضيها (80٪)، وفقد عدد كبير من التجار والمقاولين أعمالهم ولبنان...

و من تاريخ الهزيمة (1967) وصولا إلى نكبة (79) ثم نكبة (93) ،لم ينجو المجتمع الفلسطيني ولا تشكيلاته الاجتماعية والاقتصادية من الثقافات الدخيلة، شأنه في ذلك شأن باقي المجتمعات العربية، حيث تشابكت العلاقات العشائرية في فلسطين والشام والعراق (القبلية في باقي مجتمعات شمال أفريقيا)، انضاف إليها عرقلة وإغلاق ومنع أي تطور اقتصادي وذلك بأوامر من الاحتلال الذي فرض وكرس علاقات رأسمالية تبعية مما أدى إلى إلغاء أو على الأقل تجميد وجود طبقات متبلورة حاملة للوعي والسلاح الطبقي بالمعنى الإديولوجي للعبارة لأن هناك تداخلا كبيرا بين البرجوازية الصغيرة والعمال والأجراء والفلاحين الصغار همهم المشترك هو الاضطهاد الصهيوني، وتقابله قلة قليلة من الوجهاء الذين حافظوا على علاقات مصلحية مشبوهة مع الكومبرادورية والبرجوازية العليا وتشكل بينها تحالف طبقي احتكاري هيمن على المجال الزراعي وانفرد بتموين السوق بالسلع والمواد الغذائية وصنع لنفسه هيمنة بدون منافس محلي. أما عموم الكادحين والعمال والفلاحين فقد باتوا عرضة لأبشع مظاهر الاضطهاد الطبقي.

إن من بين أقذر وأخس الأعمال والأدوار التي لعبتها العشائر (جزء منها وليس كلها) في غزة منذ أوسلو 93، هي إجهاض اي تطور سياسي أو اجتماعي، وتغيير مسار ما رسمته الحركة الوطنية الفلسطينية في تاريخ فلسطين المعاصر، واحدثت متغيرات وبثت سموما أدت في السابق إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية والأخلاقية من أجل تشتيت الوعي وخلق حالة من اليأس والاستسلام وزرع ثقافة «فرق تسد»، إذ ما فتئت بعض هذه العشائر وفية لدورها التفكيكي المتعصب والبعيد كل البعد عن مبدأ المقاومة والصراع من أجل التحرر. وفي هذا السياق والإطار يدخل البيان الأخير الصادر عن بعض العشائر المنحدرة من جنوب غزة والذي انفضح هدفه الذي ليس إلا شيطنة إحدى فصائل المقاومة وتحميلها مسؤولية الإبادة الجماعية ومآسي الشعب الفلسطيني في التجويع والتهجير وشتى الجرائم التي ارتكبها الكيان الصهيوني منذ أكثر من قرن اي قبل بروز فصائل المقاومة ووهيكلتها. وهذا الخروج الأخير لم يكن سوى حلقة ضمن مسلسل خياني انطلق في 1967 وتجدد في 1994 وتم تطويره في 2007 وها هو في 2025، وبعد 16 شهرا من صمود المقاومة وشعب فلسطين أمام الإجرام اليومي – ليل نهار – للآلة البربرية الفاشستية الصهيونية المدعومة من الامبريالية وصمت ما يسمى»مجتمع دولي» وتواطؤ الرجعيات العربية ،و مباركتها وتبنيها للغة ما جاء في ذلك البيان المشؤوم والمفضوحة أهدافه ومكشوفة الأيادي التي حركت وصممت عبارات صياغته.

النظام الصهيو/امبريالي جرب إذن كل الوصفات لتصفية القضية الفلسطينية، ولم يحصد إلا الفشل؛ فلا الإبادة ولا التجويع أو التهجير القسري ولا تهديدات البيت الأبيض استطاعت النيل من شرعية القضية. كما لم ينفع ضرب منظمة التحرير الفلسطينية والذي ساهمت فيه قوى رجعية حاولت النبش في عمق القضية وإظهارها كأنها قضية أو مسألة أو صراع ديني بدل طابعها السياسي. والدليل على هوية القضية التي هي هي بوصلة قضايا التحرر في العالم، هو قوافل الشهداء الذين قدمتهم فلسطين في سبيل الحرية والانعتاق والمجد. وأصبحت القضية الفلسطينية قضية كل أحرار العالم.

إن الإمبريالية كلما فشلت قوتها العسكرية الغاصبة في فرض مخطط ما، أو تصفية قضية ما، إلا وسخرت إعلامها لإظهار الطابع الديني لإلهاء الرأي العام الدولي وتضليله عن جوهر الصراع. وليس صدفة ان نسمع اصواتا تكثف الخطاب الديني باسم المقدس بدعم امبريالي فعال وتمويل سخي من الرجعيات والمنابر الرجعية العربية ،عوض إبراز حقيقة الصراع الطبقي في تجلياته الأممية وفقا للتناقضات الرئيسية والأساسية. إنها أصوات تغرد للتخريب ولنا في سوريا والعراق وليبيا... العبرة الساطعة.

مما أحدث واقعا جديدا تسود فيه البطالة والبؤس. وأصبح هذا الوضع أمرا واقعا استمرت تاثيراته وتداعياته السلبية حتى الستينات، لكن بقيت العائلات الأرستقراطية وكبار الملاكين الذين نسجوا علاقات مع إدارة الانتداب البريطاني ومع الإدارة المصرية الحاكمة غير متأثرة في صون وحماية وحفظ مصالحها الطبقية المشتركة. وعلى أساسه لعبت هذه العائلات دورا سياسيا أساسيا بدأ يتقلص مع بروز الحركات التحررية القومية والوطنية وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ،ليندثر دورها أو يخفت بعد هزيمة 1967 وبروز فصائل المقاومة الفلسطينية.

و لقد التحم بؤس الحياة الاجتماعية للفلسطينيين وخصوصا اللاجئين منهم، بالنهضة القومية المقاومة للاستعمار والصهيونية والدفاع عن الهوية الوطنية ليفرز حالة ثورية نهضوية تشجعت بالتأثير المباشر للناصرية وقوى الممانعة والتي توارت منذ كامب ديفيد وما صمد وبقي منها إلا القليل في اليمن وسوريا

حدث الأسبوع

توجهات دولية في الحرب التجارية الضروس

الحسين لعنايت

تفاعلت الصين مع ترامب في لحظتها وفرضت ضرائب جمركية مماثلة على الولايات المتحدة..... في حين ان الاتحاد الاوروبي ليس قادرا على اخذ اي مبادرة الى حدود الان .....

السر في ذلك ان عدد الماجورين في قطاع الخدمات بفرنسا يمثل 78% وفي المانيا 72% وفي الصين 46% فقط من مجموع القوى العاملة حسب احصائيات 2023.... اما في الولايات المتحدة فعدد ماجوري قطاع الخدمات يمثل 80% رغم ذلك استطاعت ان تحافظ على فرق قوة في مجالات البحث التنمية بخلاف الاتحاد الاوروبي الذي يعتمد كثيرا على الاختراعات التكنولوجية الامريكية في الصناعات الحديثة.....

ملحوظة: تفشي قطاع الخدمات بالدول الراسمالية المتقدمة هو نتيجة لهيمنة الراسمال المالي العالمي على اقتصاديات هذه الدول ..... وتفشي التوجهات القومية والعنصرية في هذه الدول مصدره كون تكنولوجيات الاتصالات التي تطورت في خدمة الراسمال المالي المعولم منذ 90 القرن الماضي هاسمت في التقسيم الامتناهي لسلاسل الانتاج ما يجعل العاملين في قطاع الخدمات يحسون بانهم لا ينتجون فائض القيمة مباشرة ويعتبرون وظائفهم بولشيت(حسب تعبير دافيد كريبر) ما يجعلهم يفقدون الثقة في اعمالهم(براون اوت) ويضمرون الحقد للمهاجرين الذين يقومون بالاشغال الشاقة(النظافة، البستنة، المطاعم.....) التي تدمج في انتاج فائض القيمة مباشرة....ويعتبرون ان هؤلاء قد استولوا على وظائفهم..... القاعدة الانتخابية لترامب تتشكل من هذه الفئة العريضة من الماجورين الذين يحتلون المراتب الدنيا في سلاسل الانتاج بقطاع الخدمات والشعارات المستحيل تحقيقها في المدى المنظور التي يرفعها ترامب حول اعادة تصنيع امريكا وجعلها قوة من جيد تتجاوب مع الوعي الحسي ومع مطامح هذه الفئة العريضة التي تحس بان الاشغال التي تقوم بها تدخل في مجال Bullshit jobs ولا تحصل منها اي قيمة معنوية في حياتها التعيسة

ملحوظة 2 : تراجع القوى الشيوعية عبر العالم يجد تفسيره المادي في تفشي قطاع الخدمات المرتبط بهيمنة الراسمالي المالي المعولم....يضيق المجال للخوض في هذا الموضوع.